وزارة التعليـم العالــي والبحـث العلمي
جـامعة محمد بوضياف المسيلة
معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

القسم : الإدارة والتسيير الرياضي
الشعبة: تسيير المنشآت الرياضية والموارد البشرية
التخصص: تسيير المنشآت الرياضية والموارد البشرية

الرقم التسلسلي:
الرمز:

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة
ماستر

مساهمة مؤسسات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي

"دراسة ميدانية بمديرية الشباب والرياضة – المسيلة –"

إعداد الطالبين:
*بلباي عبد الرزاق
*جعيجع حسين

إشراف الاستاذ:
– د.منجحي مخلوف

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليـم العالــي والبحـث العلمي
جــامعة محمد بوضياف المسيلة
معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

القسم : الإدارة والتسيير الرياضي
الشعبة: تسيير المنشآت الرياضية والموارد البشرية
التخصص: تسيير المنشآت الرياضية والموارد البشرية

الرقم التسلسلي:
الرمز:

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة
ماستر

مساهمة مؤسسات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي

"دراسة ميدانية بمديرية الشباب والرياضة – المسيلة –"

إعداد الطالبين:
*بلباي عبد الرزاق
*جعيجع حسين

إشراف الاستاذ:
– د.منجحي مخلوف

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر:

من باب قول الرسول صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

إني شاكر ومقر للجميل لكل هؤلاء

* الاستاذ الدكتور منجحي مخلوف على تفضله بقبول الاشراف على هذا العمل وعلى دقة الاستشارات العلمية والنصائح والتوجيهات التي قدمها لي طول مدة هذا العمل وعلى حرصه الشديد على إنجازه بالشكل المرغوب

* الاساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وعلى جهودهم لتقييمه

* كافة أساتذة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية عامة وأساتذة قسم الادارة والتسيير الرياضي خاصة

* إلى كل الذين قدموا لنا يد العون في إنجاز هذا العمل من بدايته الاولى الى غاية كتابة هذه الاحرف

جزا الله الجميع خير الجزاء

الحسين جعيجع

إهداء

إلى اللذان قال فيهما سبحانه وتعالى:

﴿ وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا ﴾

* إلى من علمتني الصبر والثبات، إلى من لقنتني الفهم صغيرا، والأدب كبيرا، إلى من لم تبخل علي بالغالي والنفيس، إلى من تحملت أعباء الزمن التعيس، أمي الغالية

رحمها الله وأسكنها فسيح الجنان.

* إلى سندي وعوني ودعامتي، الذي كان على جوادا وأعطاني دون أن يبخل، إلى من تعب لأدرس وتحمل المشاق لأتفوق، إلى الذي دفع بي دوما إلى أعلى مراتب العلم والمعرفة أبي حفظه الله ورعاه وأبقاه لي عونا سندا إن شاء الله.

*إلى زوجتي وأولادي رحاب وهشام وزياد حفظهم الله

* إلى جميع الأهل والأقارب جميعا.

* إلى جميع أساتذتي وزملاء الدراسة في دفعة الماستر: تسيير المنشآت الرياضية والموارد البشرية.

* إلى كل الأصدقاء والرفقاء.

وكل شخص دعا لي بالتوفيق أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع .

الحسين جعيجع

إهداء:

* إلى الوالدين الكريمين.

* إلى زوجتي وأولادي سيف الدين وجميلة

*إلى كل من علمني حرفا

*إلى كل إخوتي وأخواتي الاعزاء

*إلى كل أصدقائي وزملائي

* إلى كل من مد لنا يد العون من قريب وبعيد أهدي هذا العمل المتواضع

عبد الرزاق بلباي

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

شكر	
إهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية Abstract	
الجانب المنهجي	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**الصفحة**
مقدمة	أ
1 – 1 – إشكالية الدراسة	3
1 – 2 – فرضيات الدراسة	3
1 – 3 – أهداف الدراسة	4
1 – 4 – أهمية الدراسة	4
1 – 5 – تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة	4
1 – 5 –1– مؤسسات دعم الدولة	5
1 – 5 –1– 1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	5
1 – 5 –1– 2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	5
1 – 5 –1– 3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	5
1 – 5 –1– 4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI	5
1 – 5 –2– المؤسسة الصغيرة	5
1 – 5 –3– المؤسسة الصغيرة ذات الطابع الرياضي	6
1 – 6 – الدراسات السابقة	6
1 – 7 – مميزات الدراسة الحالية	7
الجانب النظري	

قائمة المحتويات

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الصفحة
تمهيد	10
2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	11
2-2-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
أولا- اختلاف درجة النمو الاقتصادي	11
ثانيا- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي	11
ثالثا- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي	11
رابعا- العوامل السياسية	12
خامسا- العوامل التقنية	12
1-البنك الدولي	12
1-1-المؤسسة المصغرة	12
1-2- المؤسسة الصغيرة	12
1-3- المؤسسة المتوسطة	12
2 -تعريف منظمة العمل الدولية	12
3 - تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	13
2-2 -أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزاتها وأنواعها	13
2-2-1- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
2-3 - مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
2-3-1 سهولة التأسيس (النشأة)	15
2-3-2-الاستقلالية في الإدارة	15
2-3-3- سهولة وبساطة التنظيم	16
2-3-4-مركز التدريب الذاتي	16
2-3-5- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد	16
2-3-6-جودة الإنتاج	16
-2-3-7- توفير الخدمات للصناعات الكبرى	16
2-4- أنواع المؤسسات الصغيرة المتوسطة	17
2-4-1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات	17
2-4-2- التصنيف حسب توجه المؤسسة	17
2-4-3-التصنيف حسب المعيار القانوني	17

2-5- الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
2-5-1 -الصعوبات المالية	18
2-5-1 -1 صعوبة التمويل	18
2-5-1 -2- صعوبات تتعلق بالجهاز الإنتاجي	19
-2-5-1 -3- صعوبات جبائية	19
2-6- الصعوبات الإدارية والقانونية	20
2-6-1- ضعف دراسات جدوى اقتصادية دقيقة	20
2-6-2-القدرة الضعيفة على المنافسة	20
2-6-3-سوء استعمال براءة الاختراع	21
2-6-4- عدم استقرار النصوص القانونية	21
2-7- الصعوبات العمالية والتسويقية	21
2-7-1- الصعوبات العمالية	21
2-7-2- الصعوبات التسويقية	21
خاتمة الفصل	23
الفصل الثالث: مفاهيم عامة حول الاستثمار والتنمية الاقتصادية	**الصفحة**
تمهيد	25
3 – 1 – مفهوم الاستثمار أهدافه و أهميته	26
3-1-1 مفهوم الاستثمار وأنواعه ضمن سياقات الجهد التنموي	26
3-1-2 مفهوم الاستثمار	26
3-1-3 أنواع الاستثمار	26
3-1-4 أهداف الاستثمار	27
ا- تحقيق العائد الملائم	28
ب – المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع	28
ت- إستمرارية الدخل وزيادته	28
ث- ضمان السيولة اللازمة	28
3-1-5-أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية	28
3-2- هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر	29
3-2-1- عموميات حول المرافقة المقاولاتية	29
3-2-2- الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة المقاولاتية	29

قائمة المحتويات

3-2-3- مراحل المرافقة المقاولاتية	31
3-2-4- عموميات حول أهم هيئات المرافقة في الجزائر	33
3-2-4-1- هيئات التمويل الكبير	33
3-2-4-1-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	33
3-2-4-1-2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	34
3-2-4-1-3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	34
3-2-4-1-4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI	35
خاتمة الفصل	36
الجانب التطبيقي	
الفصل الرابع: منهجية الدراسة	**الصفحة**
تمهيد	38
1 – الدراسة الاستطلاعية	39
2 – منهج الدراسة	39
3- متغيرات الدراسة	39
4- مجتمع وعينة الدراسة	40
5 – أساليب جمع البيانات (أدوات جمع البيانات)	40
6-الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة(الصدق،الثبات،الموضوعية)	40
6-1- صدق الاتساق الداخلي للاستبيان	40
6-2- صدق المحتوى	41
6-3-الثبات بمعامل ألفا كرونباخ	43
خلاصة	44
الفصل الخامس:عرض و تحليل و مناقشة النتائج	
5-1- عرض وتحليل النتائج الخاصة بالفرضيات	46
الفصل السادس: الاستنتاجات و الاقتراحات	**الصفحة**
1 – الاستنتاج العام	76
2 – الاقتراحات	76
قائمة المصادر والمراجع	78
قائمة الملاحق	82

قائمة المحتويات

- قائمة الجداول

عنوان الجدول	رقم الجدول	الصفحة
جدول رقم (01) يبين ارتباط محاور الاستبيان ببعضهما وارتباطهما بالدرجة الكلية	1	41
جدول رقم :(02) يمثل استجابات أفراد عينة المحكمين على اسئلة الاستبيان وقيم صدقها	2	42
جدول رقم :(03) يبين قيمة معامل (Cronbach's Alpha) للاستبيان	3	43
جدول رقم (01) يبين متوسطات درجات استجابات الأفراد على المحور الأول	1	46
جدول رقم (02) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1)	2	48
جدول رقم (03) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (2)	3	49
الجدول رقم (04) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (3)	4	50
الجدول رقم (05) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (4)	5	51
الجدول رقم (06) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (5)	6	53
الجدول رقم (07) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (6)	7	54
الجدول رقم (08) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (7)	8	55
الجدول رقم (09) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (8)	9	57
الجدول رقم (10) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (9)	10	58
الجدول رقم (11) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)	11	60
الجدول رقم (12) يبين متوسطات درجات استجابات الأفراد على المحور الثاني	12	61
الجدول رقم (13) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1)	13	63
الجدول رقم (14) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (2)	14	64
الجدول رقم (15) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (3)	15	65
الجدول رقم (16) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (4)	16	66
الجدول رقم (17) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (5)	17	68

قائمة الجداول

الجدول رقم (18) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (6)	18	69
الجدول رقم (19) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (7)	19	70
الجدول رقم (20) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (8)	20	71
الجدول رقم (21) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (9)	21	73

قائمة الاشكال

عنوان الشكل	رقم الشكل	الصفحة
رسم البياني رقم (01) يوضح متوسطات استجابات عينة الدراسة على المحور الأول	1	46
الشكل رقم (02) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1)	2	47
الشكل رقم (03) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(2)	3	50
الشكل رقم (04) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(3)	4	51
الشكل رقم (05) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(4)	5	52
الشكل رقم (06) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(5)	6	53
الشكل رقم (07) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(6)	7	55
الشكل رقم (08) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(7)	8	56
الشكل رقم (09) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(8)	9	57
الشكل رقم (10) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(9)	10	59
الشكل رقم (11) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(10)	11	60
رسم البياني رقم (12) يوضح متوسطات استجابات عينة الدراسة على المحور الثاني	12	62
الشكل رقم (13) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(1)	13	63

قائمة الأشكال

الشكل رقم (14) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(2)	14	64
الشكل رقم (15) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(3)	15	65
الشكل رقم (16) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(4)	16	67
الشكل رقم (17) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(5)	17	68
الشكل رقم (18) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(6)	18	69
الشكل رقم (19) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(7)	19	71
الشكل رقم (20) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(8)	20	72
الشكل رقم (21) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(9)	21	73

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة مؤسسات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي نتيجة الدور الفعال الت تلعبه من خلال مساهمتها الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة وخلق مناصب شغل وبالرغم من هذه المؤسسات الصغيرة والاعمال التي تقوم بها إلا انها تعاني من مشكل التمويل من أجل التصدي لهذا المشكل لذا قامت الدولة بإنشاء هيئات حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي ومرافقة هذه المؤسسات في جميع المراحللتشجيعها وتحقيق الاستقرار والنمو ومن بين هذه الهيئات التي تبنتها الحكومة ، نجد صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف الى تغطية المبالغ والضمانات التي تطلبها البنوك من طالبي القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
الكلماتالمفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المقاولاتية ، هياكل الدعم المالي

الملخص باللغة الانجليزية:

The study aimed to identify the contribution of state institutions in supporting small enterprises of a sporting nature as a result of the effective role they play through their contribution to the gross domestic product, added value and the creation of jobs, and despite these small enterprises and the businesses they do, they suffer from the problem of financing in order to address this. The problem is therefore the state has established governmental bodies specialized in providing financial support and accompanying these institutions at all stages to encourage them and achieve stability and growth. Among these bodies that the government has adopted, we find loan guarantee funds for small and medium enterprises that aim to cover the sums and guarantees that banks require from those requesting loans to institutions Small and medium.
Key words: small and medium enterprises, enterprises, financial support structures

مقدمة

مقدمة

واكب التحولات الاقتصادية العالمية تزايدا لأهمية النسبية لقطاع المؤسسات الصغيرة ،وازداد بذلك الاهتمام حول البحث عن السبل الكفيلة لرفع كفاءتها الإنتاجية بغية توسيع إسهامها في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، حيث تؤكد الإحصائيات العالمية أن عدد المبادرات المتعلقة بمؤسسات الأعمال في تزايد وأن المؤسسات الصغيرة تستحوذ بنسبة أكبرعلى نمو الفرص الوظيفية.

وتشكل هاته المشروعات اليوم محور اهتمام السياسات الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة . حيث شرعت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك العالمي إلى رفع شعار دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على بعض الاقتصاديات القوية ومنها الأوروبية، أن اقتصادها يعتمد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بات تتمثل نسبة كبيرة من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم وأصبحت كذلك مسؤولةعن نسبة كبيرة من الإنتاج الوطني بالإضافة إلى توفيرها لفرص العمل.

تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية ، وحتى سياسية تواجه الدول النامية والمتقدمة على السواء ونظرا لكثرة التبعات الناجمة عن هذه المشكلة فقد أولت مختلف هذه الدول – وخاصة المتقدمة – اهتماما بالغا بحل هذه المشكلة والتخلص من تبعاتها، ومن بين الحلول التي وجدتها والتي ساهمت بشكل فعال في التقليل من هذه المشكلة والتخفيف من آثارها بشكل فعال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لذلك أزلت الجزائر عناية فائقة لهذا القطاع رغبة منها في الاستفادة من مزاياه بصفة عامة من جهة، إضافة لإدراكها لدورها الكبير الذي تلعبه في الحد من تداعيات أزمة البطالة –خاصة في ظل الظروف الراهنة – من جهة أخرى .

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة أصبح في السنوات الاخيرة موضوع المجتمعات حيث إزداد الاهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل التي تسهم في تذليل المصاعب التي تواجه المقاولين ، وإنتهى الامر إلى إقامة العديد من شبكات الدعم والمرافقة تهدف كلها إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع ، من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسة ، وأيضا تفادي كل الاخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة ولا سيما المراحل الاولى من بداية نشاطها التي تعتبر الاصعب بالنسبة لها ، ومن ثمة ينبغي على المقاول الالمام بخصائص كل نمط من أنماط المرافقة والآثار الناتجة عنها .

الجانب المنهجي

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1- 1 إشكالية الدراسة:

تهدف إشكالية البحث إلى توضيح مراحل خلق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي والمعوقات التي تواجهها للاستفادة من دعم مؤسسات الدولة، تتمثل إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

التساؤل العام:

- هل هناك معوقات تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم مؤسسات الدولة؟

التساؤلات الجزئية:

1- هل هناك معوقات إدارية تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم مؤسسات الدولة؟

2- هل الشروط المفروضة من طرف مؤسسات دعم الدولة تشكل عائق للمؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم مؤسسات الدولة ؟

1 -2- فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

- هناك معوقات تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة دعم مؤسسات الدولة

الفرضيات الجزئية:

1- هناك معوقات إدارية تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي.

2- الشروط المفروضة من طرف مؤسسات دعم الدولة تشكل عائق للمؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي.

1-3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مايلي:

1- معرفة المعوقات الإدارية التي تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة.

2- معرفة الشروط المفروضة من طرف مؤسسات دعم الدولة تشكل عائق للمؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي

1-4 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من كون الموضوع جد حساس خاصة من الجانب الإسلامي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي إذ أصبح هذا الموضوع محل إهتمام وجدل كبيرين، خاصة بعدما شرعت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والبنك العالمي إلى رفع شعار دعم المشاريع المصغرة. وكذلك تكمن أهمية المشروع في كون البلدة تفتقر لمثل هاته المشاريع وأنها تشكل طرفا مهما في التقليل من ظاهرة البطالة والحد من الظواهر الاجتماعية التي نخرت في مجتمعنا وهكذا نكون قد ساهمنا في تشجيع الأنشطة الاقتصادية والرياضية والابداعية..

ويعتبر البحث مساهمة علمية في فهم هذا الموضوع وإثرائه، فهو يعتبر فرصة لفتح نقاش علمي وجاد حول موضوع المقاولاتية وخاصة إنشاء مؤسسة صغيرة ذات طابع رياضي على أسس علمية على مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الرسمية والمجتمع المدني.

1-5 تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1 – 5 -1- مؤسسات دعم الدولة:

1 – 5 -1- 1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر ولها 53 فرعا على المستوى الوطني، وتستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و35 سنة الذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70٪ من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 سنة، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، وتتمثل صيغ التمويل المقدمة في التمويل الثنائي أو الثلاثي.

1 – 5 -1- 2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

هو هيئة حكومية أنشئت في سنة 1994 للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الإقتصادي والمقررة نتيجة لتطبيق مخطط التعديل الهيكلين تأسس بالمرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م.

1 – 5 –1– 3– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04–14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع في المناطق الحضرية والريفية ومحاربة البطالة والفقر.

1 – 5 –1– 4– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لدى رئيس الحكومة، بواسطة الأمر رقم 01–03 مؤرخ في 20أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

1 – 5 –2– المؤسسة الصغيرة:

يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة من دولة لأخرى إلا أن أغلبها انطوى على العناصر التالية :عدد العمال، قيمة رأس المال ومعيار الاستقلالية.

التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 و الذي كان موضوع توصية جميع الأعضاء و الذي صادقت عليه الجزائر في جوان سنة 2000 وحسب هذا : تعد المؤسسة الفردية تلك التي لا تشغل أي عامل، أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم بين عامل إلى تسعة (09) عمال أجراء ، في حين أن المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معاييرالاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو.

عرفت اليابان المؤسسة الصغيرة و المتوسطة :تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة. (برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011 ، ص 26)

أما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

بالنسبة للجزائر :صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب، بالمرسوم الرئاسي رقم 96/ 234 الصادر في 20 جويلية 1996 والمرسوم التنفيذي 96/ 296– 297 الصادر في 08 سبتمبر 1996.

تعرف المؤسسة المصغرة على أنها :تلك المؤسسة التي يقدر متوسط عدد العمال فيها بثلاث مناصب شغل كحد أقصى أما رأسمالها فلا يتعدى 10 ملايين دج في كل مؤسسة فإذا فاقت الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة ولا تقوم الدولة بتمويلها. (بوسهمين أحمد، بلحاج فراجي، دور

البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار، الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الإقتصادية، 25/24 أفريل 2006 ، المركز الجامعي بشار، ص02)

وتعرف كذلك :بأنها مؤسسة تشغل مابين عامل واحد إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار. (فراجي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2011/2010 ، ص109)

1 – 5 –3– المؤسسة الصغيرة ذات الطابع الرياضي :

التعريف الاجرائي : هي عبارة عن مؤسسة رياضية تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر ، تنشط في مجال الرياضة لإستقطاب الشباب لممارسة الرياضة المرغوب فيها والمخصصة بالمؤسسة ، و هي تحت وصاية هيئة عمومية متمثلة في مديرية الشباب والرياضة سواءا تكون ممونة من طرف مؤسسات الدولة أو ملك لشخص طبيعي .

لغة : هي عبارة عن مؤسسة رياضية ينشئها المجتمع لخدمة القطاع الرياضي من كافة الجوانب مقابل أجر محدد .

إصطلاحا : المقصود بالمؤسسة الرياضية مهما إختلف تصنيفها تتكون من مجموعة من الافراد يتفاعلون فيما بينهم لإتمام وظائف تلك المؤسسة ، فضلا عن الاهداف الاجتماعية التي تؤديها تلك المؤسسة لخدمة المجتمع الذي توجد فيه وتأثيرها على الفرد والاسرة ، و هي تحت وصاية هيئة عمومية متمثلة في مديرية الشباب والرياضة سواءا تكون ممونة من طرف مؤسسات الدولة أو ملك لشخص طبيعي .

1–6 – الدراسات السابقة:

إن المتأمل لخصوصيات العلم بصفة عامة والبحوث العلمية بصفة خاصة يدرك أن للعلم سمات واضحة كالتعدد و التنوع و هذا ما يساعد على إمكانية الاستناد إليه و العمل على سيرورته و ذلك بجمع أكبر عدد ممكن من الدراسات التي تسهل عملية إعداد البحوث و التوصل إلى النتائج المرجوة.

و من الدراسات السابقة والمشابهة التي تصب في أهم المحاور الرئيسية لدراستنا تلك الدراسة:

دراسة مقدمة من طرف : صالحي سامي بعنوان

* " التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري ، دراسة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، إقتصاديات المالية والبنوك " ، جامعة البويرة ، 2015/2014 .

هدفت هذه الدراسة

* إلى التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* تقديم أهم صيغ التمويل الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تحول دون تطبيقها في الاقتصاد الوطني.

دراسة مقدمة من طرف : بوبكري أسماء

* خلق مؤسسة: قاعة رياضية للنساء، مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، فرع علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2014/2013 .

هدفت هذه الدراسة

* توضيح العلاقة بين المقاولاتية وإنشاء المؤسسات.

* توضيح سيرورة انشاء مؤسسة ودراسة مخطط الأعمال.

1 – 7 – مميزات الدراسة الحالية

من الجدير بالذكر أن البحث إتسم بالعديد من الصعوبات أولها حداثة الموضوع وقلة المراجع التي تتناوله فجل المراجع تتناول الناحية الإدارية و المالية للمؤسسة ولا تحوي نماذج عن كيفية الإنشاء ولا مراحل وخطوات إنشاء مؤسسة صغيرة ذات طابع رياضي ولا المرافقة من طرف مختصين في المقاولاتية في الجانب التطبيقي ، ثانيا طبيعة الموضوع الذي تتقاطع فيه الجوانب القانونية مع الجانب الاقتصادي وتصادم الجانب النظري مع التطبيق أو الواقع، كثيرا ما وجد الباحث نفسه وهو يرجع قارب البحث إلى مساره الاقتصادي و القانوني بعدما جذبته رياح الواقع، ثالثا هناك صعوبة في الدراسة الميدانية (الجانب التطبيقي نظرا للظرف الصحي الذي تمر به البلاد.

وأخيرا حساسية الموضوع وصعوبة تحليله و الإلمام به من كل النواحي، فهو يتطلب قدرات ومهارات والوقت لدراسة عميقة وبدقة أكثر.

1-8- التعليق على الدراسات السابقة :

يلاحظ من الدراسات التي تم عرضها أن جميعها تتعلق بالمؤسسات الاقتصادية من حيث المضمون وفي موضوعنا هذا تناولنا فيه دراستين ، الدراسة الاولى تتكلم عن التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري والدراسة الثانية تتكلم حول إنشاء مؤسسة صغيرة ذات طابع رياضي .

الجانب النظري

الفصل الثانـي:

مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المواضيع التي تحتل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم ، نظرا للدور الذي تلعبه خاصة منذ نهاية القرن الماضي، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل فهي وسيلة اقتصادية وغاية إجتماعية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر، لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تلعبه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية، فهي تشكل ¾ الحجم الاقتصادي والتجاري العالمي، وتساهم بـ: 64.3 % ، 57 % و 50 % في الناتج الوطني الخام لكل من إسبانيا ، اليابان والولايات المتحدة الامريكية .

2-1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تصنف المؤسسات الاقتصادية من حيث الحجم إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة من جهة ومؤسسات كبيرة من جهة أخرى وهذا التصنيف يعتبر مفيدا في عدة مجالات، لذا إعطاء مفهوم واضح وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل نهائي ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى خاصة بعد انتشار المصطلح انتشارا واسعا في مختلف دول العالم، إذ يعتبر بغاية الأهمية ولكن في الواقع هذا المصطلح لا يزال يكتنفه الغموض وعدم الرؤية في تحديد معناه الدقيق.

2-2-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد الدول على مجموعة من المعايير في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما هي كمية ومنها ما هي نوعية، وتتباين هده التعريفات نتيجة لوجود مجموعة من العوامل تتحكم في تحديد هذه الأخيرة ونذكر منها:

أولا- اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها الدول المتقدمة والدول النامية وينعكس هذا التفاوت على مستوى التكنولوجيا المستخدمة في كل دولة وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية(عبد الله بلوناس وآخرون , جامعة بومرداس، 18-19ماي 2011 ،ص642) ،فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في أي بلد مصنع كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية قد ينظر إليها على أنها مؤسسة كبيرة في دولة نامية كالجزائر أو المغرب بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي مابين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والج ا زئر من جهة أو المغرب من جهة أخرى.

ثانيا- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي:

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب النشاطات الاقتصادية (صناعية، تجارية، زراعية، خدمية،) ومنه تختلف أيضا تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى أخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها، وتحتاج إلي يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية و الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة (زرقاني رابح،الجزائر، ،2014, ص 4).

ثالثا- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة، وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية والتعدينية... الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال

الصناعة الغذائية أو في مجال التجارة (رابح خوني وحساني رقية،جامعة سطيف، الجزائر، 2004،ص894) .

رابعا- العوامل السياسية:

تتمثل في ما مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل دعمه وتوجيهه وترقيته، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بهذا القطاع(حميدي يوسف،الجزائر2008 ، ص66).

خامسا- العوامل التقنية:

ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات ، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وفي ما يلي عرض موجز لأهم التعاريف التي تبنتها بعض الدول والهيئات في تعريف المؤسسات ص و م:

1-البنك الدولي:

يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

1-1المؤسسة المصغرة : وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10وإجمالي أصولها أقل من 100.000دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية (لخلف عثمان، الجزائر 005،ص11).

1-2 المؤسسة الصغيرة : وهي التي تظم أقل من 50 موظفاُ وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

1-3 المؤسسة المتوسطة : ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

2 -تعريف منظمة العمل الدولية :

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض الأخر قد يستأجر عمالا أو حرفيين ،ومعظمهم يعمل برأ س مال ثابت صغير جدا أو ربما بدون رأ س مال ثابت، وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة وتوفر فرص عمل غير مستقرة وتدخل ضمن القطاع غير

الرسمي وهي غير مسجلة ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية(محمد عبد الحليم عمر،الجزائر أيام: 25-28ماي 2003،ص 359).

ومما يلاحظ على هذا التعريف أنه قد اعتمد على المعايير التالية لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- مؤسسات فردية يملكها ويديرها شخص واحد لحسابه وهذا مقبول.
- تعمل في المناطق الحضرية فقط، مع أنها تتواجد أيضا في المناطق الريفية.
- رأسمالها صغير جدا ولم يحدد حدا أقصى له وتستخدم كفاءات ضعيفة.
- الدخل فيها غير منتظم وتوفر فرص عمل محدودة وهو غير صحيح على إطلاقه.
- تدخل في إطار القطاع غير الرسمي وهذا ينطبق على أغلبها لا كلها.

3 -تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعرف المادة 5من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بالجريدة الرسمية العدد 2 الصادر بتاريخ 2017/01/11 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:

وتعرف ما يلي:

- تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا, ورقم أعماله السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري, أو مجموع حصيلتها السنوية مابين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار(1) جزائري.
- تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين عشرة(10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا, ورقم أعماله السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.
- تعرف المؤسسة الصغيرة جدا ة بأنها مؤسسة تشغل مابين شخص (1) إلى (9) أشخاص، ورقم أعماله السنوي اقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري ، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين مليون (20) دينار جزائري.

2-2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزاتها وأنواعها

سنتناول في هذا المبحث، بعدما أن أشرنا إلى وجود اختلاف كبير في الرأي حول وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجدر بنا أن نتطرق إلى مكانتها في اقتصاديات العالم، أهم الخصائص والمميزات التي تتسم بها هذه المؤسسات مع ذكر الأصناف التي يمكن أن تندرج فيها المؤسسات الصغيرة وهذا كالتالي :

2-2-1 الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة فمثلا تطور الاقتصاد الأمريكي كان نتيجة جهود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمعظم الشركات المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك الشركات المدرجة في قائمة فور تشين التي تضم أكثر من 500 شركة صناعية بالإضافة إلى اكبر وأشهر المتاجر الكبرى، ومتاجر السلسلة وشركات البيع بالبريد، أسسها المنظمون برؤوس أموال محدودة فقد كان سويفت جزارا وفورد ميكانيكيا...الخ.

لذلك فإن المؤسسة التي نعتبرها اليوم صغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستمرة، وسنحاول فيما يلي أن نبين مدى أهميتها وفاعليتها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تحققه من نتائج في تدعيم:

أ – تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:

فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة اكبر على البحث والتطوير، وتركزها في قطاعات فائقة التطور، جعل منها مصدرا أساسيا لتقديم خدمات كبيرة، وغير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة المترلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية كالآلات الصناعية والزراعية...، فهي تعتمد أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي، وغياب هذه المؤسسات يؤثر سلبا على المكاسب التي تحققها الكيانات الكبرى، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانبها . (وفاء عبد الباسط ، مرجع سابق، ص22)

ب– تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:

إن ما يميز العالم في عصرنا الحالي وجود تباين واختلاف في مناطق البلاد، إذ تتميز بوجود مدن صناعية تحضى بكافة السلع والخدمات الضرورية للسكان، ومناطق ريفية التي غالبا ما تكون المنتجات محدودة وغير كافية في تلك الأسواق، إذ لا تغطي جل طلبات المستهلكين في تلك المناطق، ولكي تتم تغطية هذا النقص، هناك مستثمرين يسكنون تلك المناطق ويقومون بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تختص في إنتاج المنتجات ذات الطلب الكبير وبكميات محدودة حسب الطلب فبهذا تعمل هذه المؤسسات على إقامة تكامل بين المناطق بالنسبة للإنتاج حيث تقوم بتغطية الطلب الناقص والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص . (عبدالمجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري، مجمع الأعمال :الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، الاغواط ، الجزائر ، 8 – 9 افريل 2002 ، ص 143)

ج-تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات:

مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات للدول النامية، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادراتها % 40 من مجموع الصادرات، وهو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام . (عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس ، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية ، الدورة التدريبية حول :تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، سطيف ، الجزائر 25-28ماي 2003 ، ص4)

د-القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار:

تسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة كإدخار الأفراد، العائلات وتعاونيات الهيئات غير الحكومية وبالتالي تعبئة الموارد المالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج

2-3 مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات يمكن ذكر ما يلي:

2-3-1 سهولة التأسيس (النشأة):

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها مع انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل . (اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي ، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول :تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003 ، ص 4)

2-3-2 الاستقلالية في الإدارة:

عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة .

2-3-3 سهولة وبساطة التنظيم:

وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ .
(عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سابق ، ص4)

2-3-4 مركز التدريب الذاتي:

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.

2-3-5 تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا ومثل هذه الحالة قليلة الحاجة للجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين . (عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص1)

2-3-6 جودة الإنتاج:

إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات. (اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، مرجع سابق ، ص4)

2-3-7 توفير الخدمات للصناعات الكبرى:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة كمنتجات محدودة وأيدي عاملة، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات" جنرال موترز "تعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعملبها أقل من 100 عامل.

2-4 أنواع المؤسسات الصغيرة المتوسطة:

هناك عدة معايير تعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هي:

2-4 -1 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

تصنيف المؤسسات على أساس هذا المعيار إلى ثلاث أقسام:

*المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

* المؤسسات المنتجة للمنتجات الوسيطة.

*المؤسسات المنتجة للمعدات والأدوات أو سلع التجهيز.

2-4-2 التصنيف حسب توجه المؤسسة:

يمكن تجزئة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها إلى ما يلي:

*المهن الحرفية والتقليدية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية.

*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى .

2-4-3 التصنيف حسب المعيار القانوني :

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجهة يكون تدخل الدولة كبيرا، تسود أشكال الملكية العامة والتعاونية مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة والخدمات.

أ -المؤسسات الخاصة:

وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص، وتتخذ عدة أشكال يمكن إدراجها ضمن مجموعتين هما:

*المؤسسات الفردية

*شركات الأشخاص أو المشاركة

*شركات الأموال

ب - المؤسسات العامة:

وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع العام، ويمكن تقسيمها إلى:

*المؤسسات الحكومية التابعة للجماعات المحلية : تنشأ من قبل الولاية أو البلدية أو معا وتكون ذات أحجام متوسطة أو صغيرة ،وتقوم في النقل ، البناء والخدمات العامة.

*المؤسسات النصف عمومية : وتضم الطرفين، الدولة من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى.

ج -التعاونيات:

تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية، بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

د –المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المقاولة:

تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الصناعية الحديثة، وهو بشكل عام نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية، تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبيرة، ومؤسسات أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف وشروط التعاون.

تتجسد عمليا مسألة التعاون والتكافل بين الصناعة الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة إما بصورة مباشرة عن طريق التعاون المباشر أو بصورة غير مباشرة عن طريق تقسيم السوق.

*التعاون والتكامل المباشر

*التعاون والتكامل غير المباشر

*أشكال المقاولة الباطنية: المقاولة الباطنية، المقاولة المتخصصة.

2-5 الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم كل ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى نحو يرغب الكثير في إقامتها إلا انه في نفس الوقت هناك مجموعة واسعة من المشكلات التي قد تحد أو تعيق من إمكانية انطلاق هذه المشروعات وتختلف هذه المشكلات من حيث شدتها وخطورتها ومدى تأثيرها على مسار هذه المشروعات وتهديدها لوجودها واحتمالات نموها، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها، وفي هذا الإطار أشارت الدراسات أن هذه المشكلات تبلورت أساسا في مجال الحصول على مستلزمات الإنتاج، ناهيك عن المدخل البشري ذو الكفاءة التكنولوجية العالية، وهو ما يرتبط بمشاكل التقدم الفني والزمني للآلات إضافة لذلك نجد مشاكل التسويق والإدارة، ويقال عادة أن أهم تلك المشكلات تمثلت في المشكلات المالية ويمكن رصد أهمها فيما يلي : (محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص10)

2-5-1 الصعوبات المالية::

2-5-1-1-صعوبة التمويل :

من المفروض أن المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل الذاتي، أي الاعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية، خاصة في البلدان النامية نتيجة لضعف المداخيل فيها، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي أو الائتمان، وهنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها.

لقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للائتمان محدودة، وأن المؤسسات المالية لا ترغب في تمويلها وقد لا تستطيع المخاطرة بتقديم الائتمان لها خاصة في البلدان النامية، وتزداد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن هذه الدول تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات وان وجدت فإن إمكانياتها تكون ذات قدرات مالية محدودة،

ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال المطلوبة من حيث شروط الاقتراض الصعبة، وعدم القدرة على التسديد وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة، التي نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية) تصدير –استيراد (على الأنشطة الإنتاجية، وغياب ميكانيزمات تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة للمؤسسات كخطر الصرف، تغيير أسعار الفائدة ...، زيادة على عدم توفر صندوق خاص بضمانات القروض كما لا تستفيد هذه المؤسسات عادة من تمويل الامتياز الممثل في خطوط قروض خارجية.

وقد أكد تحقيقا للبنك العالمي أن 80 % من المؤسسات محل تحقيق تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة100 % وهو ما يترجم صعوبة تحرير قروض من النظام المالي والبنكي بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة. (عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سابق ، ص5)

لهذا تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سوق الإقراض غير الرسمي والاقتراض منها بأسعار فائدة مرتفعة . (فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كافيا بوروبة، مرجع سابق ، ص7)

وبسبب مشاكل التمويل يقع المنتج فريسة لاستغلال التجار والوسطاء الذين يشترون منتجات المصانع بأسعار منخفضة ويقدمون لها مستلزمات الإنتاج بأسعار مرتفعة نسبيا، مما حقق التمييز المطلق لهؤلاء التجار في عمليتي البيع والشراء وبالتالي امتداد التمييز إلى مجال إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليا وعينيا، وبالتالي فإن صعوبة الحصول على الأموال تؤثر سلبا على نشاط هذه المؤسسات وتحول دون انتعاشها. (محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق ، ص410)

2-5-1- 2- صعوبات تتعلق بالجهاز الإنتاجي:

إذ يتطلب استيراد مدخلات الإنتاج توفر عملة صعبة بالقدر الكافي وهو ما لا يتوفر في كل الأحوال لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة . (عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سابق ، ص5)

2-5-1-3-صعوبات جبائية:

إن اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية الصناعية، والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة، وتخدم الهيئات الكبيرة، وهذا يؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، إلى جانب وجود صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية.

2-6 -الصعوبات الإدارية والقانونية:

2-6-1- ضعف دراسات جدوى اقتصادية دقيقة:

عادة ما يفتقد صاحب المؤسسة الصغيرة إلى الكفاءة اللازمة توفرها عند إعداد دراسة جدوى المشروع، كما انه كثيرا ما يخلط بين أعمال المشروع والأعمال الخاصة، أي انه لا يفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية الخاصة به، مما يؤدي إلى محدودية الأرباح المحتجزة، كما أن الملكية الفردية أو العائلية تستوجب تعيين الأبناء والأقارب بصفة عادية لإدارة المؤسسة، ومنه ممارسة الصلاحيات بشكل مركزي وبالتالي التأثير على النمو السريع للمؤسسة.

إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير اقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه الاقتصاد التنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، وهذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق، وغياب التأهيل لهذه المؤسسات، وهو ما ينطبق على معظم الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول نحو اقتصاد السوق الحرة كحالة الجزائر مثلا، وعدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج أو التسويق أو التمويل، ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير آفاق المشروع باعتبار انه من غير الممكن أن يكون الشخص الواحد على علم تام وكاف بكل هذه المسؤوليات . (محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق ، ص203)

وفي البحث عن أسباب فشل وإغلاق المؤسسات أبوابها وجد أن هناك اختلاف كبير بين الأسباب المقدمة من قبل أصحاب المؤسسات وما تقدمه هيئة خارجية، فمثلا ما يصفه صاحب المشروع بالمنافسة الشديدة قد يكون في الحقيقة جهودا غير فعالة في المبيعات، كما أن ما يسمى" ديون هالكة "قد تكون عند عدم عناية في منح الائتمان، وعدم ملائمة راس المال قد تعني تجهيزات باهضة الثمن أو منح رواتب لعدد كبير من الأقارب، أو إنفاق المال المخصص لشراء المخزون لتلبية حاجات شخصية لصاحب المشروع، وفيما يلي جدول يلخص أسباب الفشل وظروفه حسب أصحاب العمل والدائنون. (كليفورد بومباك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتاب الأردني، عمان، الأردن، 1989، ص39)

2-6-2-القدرة الضعيفة على المنافسة:

تعتبر ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها:

* عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال .

* الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلا في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المترل...الخ والتي ليس لها علاقة بالعمل، كما انه وبعد إقامة المشروع يرفض الانتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضاؤل حجم السوق بشكل كبير.

* عدم فهم واستيعاب التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات والتي تستوجب عليها مسايرة الأوضاع الاقتصادية والتركيبات الاجتماعية الجديدة وإلا فإنها ستنتهي بالفشل. (كليفورد بومياك ، مرجع سابق ، ص4)

2-6-3-سوء استعمال براءة الاختراع:

إن نظام براءة الاختراع يطرح مشكلة خطيرة للمصنعين الصغار، فالمؤسسات الكبيرة على خلاف المؤسسات الصغيرة استفادت في السنوات الأخيرة من أعداد متزايدة من براءات الاختراع، التي منحت لها سواء من قبل الموظفين فيها أو من قبل أشخاص غرباء عنها، أما أصحاب المؤسسات الصغيرة فإنهم يفتقرون في معظم الحالات إلى الأموال الضرورية لتجسيد ابتكاراتهم ونقلها إلى مرحلة الإنتاج والتوزيع، ويصبح أسهل عليهم بيعها إلى المؤسسات الكبيرة مقابل عدة آلاف من الدولارات وريع على الإنتاج، كما يواجه صاحب الابتكار صعوبة منع التعدي على حقوق هذه البراءة بسبب ارتفاع تكاليف التراعات.

2-6-4- عدم استقرار النصوص القانونية:

وتعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات مما يعجزها ويحد من قدرتها على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق وعوامل المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعد يوم، إضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المؤسسات، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية.

2-7 الصعوبات العمالية والتسويقية

2-7-1- الصعوبات العمالية:

تتسرب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة نظرا لما توفره هذه الأخيرة من مزايا من حيث الأجور وفرص الترقية التي توفرها، مما استوجب توظيف يد عاملة جديدة باستمرار اقل خبرة وكفاءة، وتحمل أعباء تدريبهم وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على نوعية السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات إلى جانب ارتفاع التكاليف. (يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، تخصص :علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ، ص32)

2-7-2- الصعوبات التسويقية:

تتمثل هذه الصعوبات التسويقية في:

* نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما، وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية، ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل المنافسة، وشدتها بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى من ناحية، والمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى.

* نقص الخبرة وظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة اقل إضافة إلى عدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة، بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى .

توصلنا من خلال هذا المبحث إلى الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تكمن أهمها في الصعوبات المالية التي تتفرع إلى صعوبة التمويل، صعوبات متعلقة بالجهاز الإنتاجي والصعوبات الجبائية، كما توجد صعوبات إدارية وقانونية مثل ضعف دراسات دقيقة للجدوى الاقتصادية، ضعف القدرة على المنافسة، سوء استعمال براءة الإختراع، وعدم استقرار النصوص القانونية، كما تلقى مثل هذه المؤسسات صعوبات في العمالة والتسويق.

خاتمة الفصل

من خلال تحليلنا لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم، ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها، فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما، لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبوا لتحقيقها وحسب إمكانياتها، ورغم اختلاف هذه التعارف حسب ظروف كل بلد، إلا انه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها...الخ.

كما يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب قدراتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا انه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالية والصعوبات الإدارية والقانونية، ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة...الخ.

الفصل الثالث:

مفاهيم عامة حول الاستثمار

والتنمية الاقتصادية

تمهيد :

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما تبعته من تحولات على أكثر من صعيد أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا مساهما للتنمية بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيويا لخل ففرص العمل، بالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية يتحمل مسؤوليتها كل أطراف المجتمع من حكومة وشعب، لهذا قامت العديد من الدول بوضع سياسات وهيئات مرافقة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة على التطور.

انطلاقا من هذا السياق، كان من الضروري أن تقوم الجزائر بوضع خطة عمل توجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى المتوسط والبعيد، تكون كفيلة بإحداث الدفعة المطلوبة لتحريك عجلة الإستثمار، ولنتكون لهذه الخطة الأثر الكبير إلا إذا كانت مقرونة ومدعمة بآليات وهيئات فعالة قابلة للتنفيذ ومكيفة مع التحولات الإقتصادية الجديدة الغاية منها تجاوز مختلف العراقيل والمشاكل التي تحول دون تنمية هذا القطاع الحيوي.

3 – 1 – مفهوم الاستثمار أهدافه و أهميته :

توجد عدة مفاهيم للاستثمار التي تمكننا من تحديد أهدافه و أهميته وأنواعه والتي سنوضحها في هذا البحث

3-1-1مفهوم الاستثمار وأنواعه ضمن سياقات الجهد التنموي:

يعد الاستثمار واحدا من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضورا ومثارا للاهتمام ل يس فقط من الدارسين والمهتمين، بل من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي، لما يلعبه من دور مهم في التنمية الاقتصادية المنشودة في أي بلد من البلدان. لذلك فإن الاستثمار كان و مازال يترك أثرا مهما في جميع أوجه الفعاليات الاقتصادية لأي دولة خصوصا تلك الدول التي مازالت إقتصاداتها تعاني من التخلف والتبعية، حيث أن الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية والتغيرات في الاستثمار هي التي تسبب الرواج أو الكساد.

3-1-2 مفهوم الاستثمار:

جاء تعريف الاستثمار بأشكال متعددة، تنسجم مع توجهات و مواقف الباحثين و خلفياتهم الأكاديمية و المصرفية.

فقد عرفه بعض الاقتصاديين بأنه :استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها (حسين عمر ، 1978،ص158).

وعرف بأنه :استعمال لرأس المال سعيا وراء الربح مهما كان شكل الاستعمال، إنشاء مصنع، مشغل مزرعة، ملكية عقارية (محمد عادل العاقل،1968– 1969، ص5).

وعرف كذلك بأنه :ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها خلال مدة طويلة في المستقبل **(سعيد الهواري،2004،ص43)**.

وعرف بأنه :الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، وبناء على ذلك يكون الاستثمار هو الإضافة إلى أصول المؤسسة كالعدد والآلات والمباني والأثاث إلى جانب الإصلاحات التي تطيل عمر الأصول أو تزيد من إنتاجيتها (حمد الكساسبة،1994،ص469).

ومما سبق، يمكن القول أن الاستثمار يمثل مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر.

3-1-3 أنواع الاستثمار:

هناك عدة أنواع من الاستثمار يمكن التفريق بينها على النحو الآتي :

أ- الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي :

الاستثمار الحقيقي (الاقتصادي): هو الاستثمار الذي يتم من خلال الأصول الإنتاجية التي من شأنها زيادة السلع و الخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي **(أحمد زكريا صيام، مبادئ 1997،ص1.)**

أما الاستثمار المالي :فهو الاستثمار الذي لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، وا ٍ نما من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر إلى آخر (محمد عادل العاقل، مرجع سابق، ص 19)

ب- استثمار خاص واستثمار عام (حكومي) :

ويتمثل الاستثمار الخاص بما يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات الخاصة بعملية الاستثمار . **ويعرف الاستثمار الخاص** أيضا بأنه :هو الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع و تقوم بها وحدة تنظيمية خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مشروع مشترك ويطلق عليها مشروع استثماري خاص بهدف تحقيق الربح أساسً ا خلال فترة زمنية مستقبلة

أما الاستثمار العام (الحكومي) :فيتمثل برأس المال الذي تقوم الحكومة أو أي جهة ذات كيان عمومي بتكوينه و تمويله، و يكون هذا تمويله، ويكون هذا التمويل إما من فائض الإيرادات أو من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدولة(أحمد قاسم، 1980،ص02)

ج- الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي:

يعرف الاستثمار المحلي :بأنه الاستثمار الذي يقوم بإدارته و الحصول على أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات، ويستوي في ذلك أن يكون ممولا عن طريق القطاع العام أو الخاص (حلا سامي خضير، بغداد،العدد 80 ،2010، ص150)

أما الاستثمار الأجنبي فيعرف بأنه :الاستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية، وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف تحصيل الأرباح و تعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات (غدير بن سعد الحمود، ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة،2004،ص20)

3-1- 4 -أهداف الاستثمار:

تختلف أهداف الاستثمار بإختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار ، فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة (مثلا إنشاء جامعة أو مستشفى عام .....الخ) ، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة (آدم مهدي أحمد ، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص 07) . بالرغم من تنوع الاستثمار الخاص والمخاطر المحيطة به ، إلا أن المستثمر في هذا الجانب يسعى إلى تحقيق أهداف عديدة وتتلخص فيما يلي :

ا- تحقيق العائد الملائم :

فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد وربحية مناسبة يعملان على إستمرار المشروع ، لأن تعثر الاستثمار ماليا سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة . من هنا نجد أن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيدا عن الخسارة .

ب – المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع:

وذلك من خلال المفاضلة بين المشروعات والتركيز على أقلها مخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحا فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

ت- إستمرارية الدخل وزيادته:

يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على إستمرارية النشاط الاستثماري.

ث- ضمان السيولة اللازمة:

لا شك أن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة إلتزامات العمل ، لاسيما للمصروفات النثرية اليومية تجنبا للعسر المالي (آدم مهدي أحمد ، مرجع سابق ، ص 11)

3-1- 5- أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية:

لقد حظي موضوع الاستثمار ومازال بأهمية خاصة في نظريات التنمية الاقتصادية، حيث أعتبر العنصر الأساسي والمحرك الأول للتنمية الاقتصادية .

فالاستثمار علاقة إقتصادية وإجتماعية في آن واحد ، فهو يؤدي إلى تجديد الطاقات الإنتاجية للمجتمع ويوسع الجهاز الإنتاجي في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات ، وبفضل هذا الهيكل الإنتاجي الجديد يقع تشغيل العمال ، وتنشأ علاقات إجتماعية تتدفق عبرها الدخول ، ويحدث إنتقال للموارد الاقتصادية المختلفة ، وهذه العلاقات سببها الأول هو الاستثمار .

حيث تعتبر هذه التغيرات من أهم أهداف التنمية الاقتصادية والتي أخذت معظم الدول النامية تهتم بها وتسعى إلى تحقيقها ، والمقصود بالتغيرات الهيكلية هو التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، أو مدى مساهمتها في إستيعاب الأيدي العاملة ، أو التغير في نسبة التجارة الخارجية ***(Irving Leverson ،West View Press, Inc, 1980, P. 9 and Jimmy)***

وحتى تتحقق عملية التنمية فإنها تتوقف على مجموعة كبيرة ومترابطة من المقومات أهمها : (نائل عواملة ، إدارة التنمية وتطبيقاتها ، الأردن ، 1997،ص 43)

1- التخطيط الواعي والمنظم والمدروس للتنمية ، بما في ذلك تحديد واضح للأهداف والفرص والمحددات والافتراضات.

2- إنطلاق المجهودات التنموية من الظروف والمعطيات والقيم الأساسية للمجتمع .

3- التوازن في الاهتمام الشامل بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية .

4- الربط بين التنمية والتعليم والتكنولوجيا والبحث العلمي .

5- الاهتمام بإدارة وتنظيم التنمية ، وفقا للأصول العلمية خصوصا معايير الكفاءة والمؤسسية .

6- الانفتاح والتعاون الايجابي بين الدول المختلفة في كافة المجالات التي تفرز إحتمالات التنمية عموما

3-2- هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر:

3-2-1 - عموميات حول المرافقة المقاولاتية:

تعتبر هيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة في علوم التسيير، فلقد أوضحت التجارب العالمية مدى قدرة هيئات دعم المقاولاتية على تشجيع التنمية الإقتصادية من خلال مساهمتها دعم حركة إنشاء المؤسسات الإقتصادية في مختلف القطاعات حسب متطلبات التنمية المحلية لكل منطقة.

3-2-2 -الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة المقاولاتية :

ارتكزت عمليات دعم ومرافقة المقاولات على ثلاثة محاور أساسية:

-**الدعم المالي:** لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع.

- **تطوير شبكات النصح والتكوين:** في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة...وغيرها.

- **الدعم اللوجيستيكي** : توفير مقر لنشاط المقاولة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة وتقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة.

-ا **لإستقبال** :عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بالإستقبال ويختلف شكل الإستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول(حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول تحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق...). (جواد نبيل،2006، ص 185)

وبالتالي خدمة الإستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع، احتياجات المشروع،التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.

وتختلف مدة وشكل الإستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و/أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الإستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.(جواد نبيل، مرجع سابق، ص 185).

فعملية الإستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

-**تنفيذ المشروع:**عندما يقرر المقاول إنشاء مؤسسة يعتمد على رصيده من المعارف والمهارات التي تلقاها خلال التكوين، تجربة أو مهارة،وبالتالي يستخلص فكرة، وعندما يجدها ينبغي عليه التأكد من ترابط مشروعه بمؤهلاته، ومعرفة الصعوبات التي تواجهه والمحفزات التي تدفعه نحو المقاولة.

وعندما يصبح المقاول متأكد من اختياره وستعمل الجهة المرافقة على مساعدته من التأكد من إمكانية تنفيذ هذا المشروع من خلال:

- تحديد الإختيارات الرئيسية للمشروع من خلال دراسة السوق (العرض والطلب، إمكانية إنجازه تجاريا).

-الإختيارات التقنية التي تتمثل في الموارد البشرية، الدراسة المالية (الاحتياجات، الموارد اللازمة، المردودية، ... إلخ)(جواد نبيل، مرجع سابق، ص 186).

-إختيار الصيغة القانونية تكون إما شركة أموال أو أشخاص، أو فتحها باسمه كشخص طبيعي.

-القيام بدراسة تقنية-إقتصادية التي يمكن إعدادها من طرف الجهة المرافقة أو على الأقل تساعد المقاول على إعدادها.

-وتقديم ملف المشروع من أجل التمويل، الذي يجب أن يكون كاملا ومختصرا ودقيقا وواضحا ومقنع عند موافقة الجهة المرافقة على المشروع تبدأ مرحلة إنجاز المشروع، حيث يقوم المقاول بجمع الأموال الضرورية للتمويل .تهيئة المحلات، إقتناء التجهيزات و وضعها توظيف المستخدمين.

عندما يقوم المقاول بالشروع في ممارسة نشاطه سيقوم بـ:

-التسجيل في السجل التجاري والإعلان عن الوجود لدى الضرائب.

-اكتشاف والتعود على عالم المقاولة ومحيطها.

-والعمل بالوسائل والإجراءات التي ستسمح للمقاول بمراقبة الفعالية التجارية والإدارية لمشروعه.

كما ينبغي على المقاول ما يلي:

-إعداد قوائم مالية تبين وضعية نشاطاته التجارية ومشروعه (جواد نبيل، مرجع سابق، ص 187).

-مراقبة تطور نشاط المقاولة من خلال معاينة بعض مبادئ التسيير

-وتعلم كيفية التصرف بسرعة في حالة وجود صعوبات.

وفي مختلف خطوات تنفيذ المشروع تقوم الهيئة المرافقة بنصح و إرشاد المقاول و أحيانا تنظم دورات تكوينية وندوات وورشات في مجالات مختلفة للمقاولين حتى يتمكنوا من تنفيذ وتسيير مشروعهم بأحسن الطرق الممكنة.

3-2-3 مراحل المرافقة المقاولاتية :

في هذا المطلب سنتناول مختلف مراحل المقاولة و ما تنطوي عليها من خطوات و تسهيلات التي تقدمها الهيئة المرافقة، وهذا من خلال الفروع التالية:

-**قبل البداية في تنفيذ المشروع:**إن هيئة المرافقة مكلفة بمجموعة من الصلاحيات والتي تقع على عاتقها من أجل الإضطلاع بمهمتها على أحسن وجه، وهذه الصلاحيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

-التوجيه والتشجيع من خلال الإستقبال الجيد للمقاول ومناقشة الفكرة معه ومحاولة إثرائها معه وتحسينها، وتشجيع المقاول بتوجيهي نحو أحسن طريقة لتنفيذ مشروعه؛

-دراسة المشروع من خلال جمع معلومات حول السوق والمنافسة وأذواق المستهلكين وما مدى توفر المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج، و إذا ما كان على المقاول أن يستردها أو إذا كان بإمكانه شراؤها محليا، أيضا عليه تحديد تكلفة المشروع و كم يحتاج من تمويل.

-والإعلام والتكوين المجاني إذ على الهيئة المرافقة أن توفر دورات تكوينية وورشات من أجل تحسين الرصيد المعلوماتي لدى المقاول وتجديده خاصة في مجال إستعمال التكنولوجيا من أجل تحسين الإنتاج، وأيضا إعطائه بعض مبادئ التسيير الإقتصادي من الناحية المالية والبشرية.(جواد نبيل، مرجع سابق، ص 188).

-**بعد انطلاق في تنفيذ المشروع** :لا تتوقف مهمة الهيئة المرافقة عند مساعدة المقاول المبتدئ في بلورة فكرته فقط بل تتعدى ذلك، إذ لهذه الهيئات مهام أخرى عند الإنطلاق الفعلي في تنفيذ المشروع، إذ عملية مرافقة المشروع تكون على مراحل عدة حتى يستطيع هذا المشروع الجديد البدء في العمل والإستمرار، نذكر من بين هذه المهام أهمها وهي:

-التشجيع والرقابة حيث تشجع المقاول على البدء في تنفيذ المشروع من خلال دراسة ملفه و نصحه حول التحسينات الممكن القيام بها على مشروعه، ومراقبة مدى التزامه بشروط هيئة المرافقة حتى يحصل على التمويل.

-المتابعة والتقييم لكل مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة لمعرفة المشاكل التي تواجه المقاولة ومحاولة معالجتها، كما يمكن حتى التنبؤ بمشكلة و تساعد الهيئة المرافقة المقاول على تجاوزها.

-وضمان المخاطر إذ لكل هيئة صندوق خاص بالتأمين حتى يتم التحيط من مختلف المخاطر التي يمكن أن تواجه المقاولة. (جمال بوكروشة، 2013/2012.، ص 33).

تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:

*إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل تتضمن: تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع، وصف السلعة أو الخدمة، السوق، رقم الأعمال، الوسائل التجارية، وسائل الإنتاج.

* الملف المالي: جدول حسابات نتائج تقديري، الإحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافةTVA ، عتبة المردودية.

*البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات،...)

*القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية

*والمرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.

إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفردية(الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع.

وهناك اختلاف أيضا في الوقت المخصص لحامل المشروع ومدة تركيب المشروع فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها المتوسطة في حدود 10 ساعات، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من 30 إلى 40 ساعة ومدة تركيب المشروع تكون خلال 15 يوم كحد أدني ويمكن أن تصل إلى غاية سنة كاملة.

–بعد الإنتهاء من تنفيذ المشروع:تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية إسترجاع الأموال المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية.
- الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الإتصال.
- الرؤية الإستراتيجية.
- وأسئلة مختلفة: العقود، المناقصات...إلخ.
- وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل.

وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات والأشخاص، الإعفاءات،...إلخ.(جمال بوكروشة،مرجع سابق، ص 35).

لكن في الواقع من الصعب توفير كل هذه الكفاءات في بعض هيئات المرافقة، بالإضافة إلى ذلك من الصعب إيجاد أشخاص يمتلكون معارف عميقة في كل هذه المجالات، وبالتالي فالمطلوب توفر المرافقين

على المعارف الأساسية وبعض الخبرة الميدانية إن أمكن، للوصول في النهاية إلى الإجابة على انشغالات أصاب المشاريع..

3-2-4- عموميات حول أهم هيئات المرافقة في الجزائر:

تركزت في الجزائر مجهودات عملية المرافقة المقاولاتية في مجموعة من الهيئات التي تسعى بالأساس إلى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية وشبه الضريبية لخلق المشروعات الجديدة، لذا قامت باتخاذ عدة تدابير وإجراءات من خلال إنشاء العديد من الهيئات والهياكل التي تهدف إلى ترقية المقاولاتية و متابعتها ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجهها وتحسين وضعيتها، نذكر أهمها فيما يلي:

3-2-4-1: هيئات التمويل الكبير:

3-2-4-1-1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر ولها 53 فرعا على المستوى الوطني، و تستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35 سنة الذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70٪ من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 سنة، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، وتتمثل صيغ التمويل المقدمة في التمويل الثنائي أو الثلاثي.

-**التمويل الثنائي** : يتعلق التمويل الثنائي بمستويين، المستوى الأول يكون مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 75% أما مساهمة الوكالة 25%، كما يمنح للمقاول قرض بدون فائدة، أما المستوى الثاني حيث مبلغ الإستثمار يكون من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية بنسبة 80% أما الوكالة فتساهم بنسبة 20%.

-**التمويل الثلاثي**: يشمل هذا النوع من التمويل المساهمة المالية للمقاول بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة طويل المدى، وأيضا قرض بنكي يقوم البنك بمنحه عن طريق معدل فائدة معين يخفض جزء منه وتأخذه الوكالة على عاتقها ويتم ضمانه من قبل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، يندرج ضمن التمويل الثلاثي مستويان هما:

-المستوى الأول يكون مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 5%، مساهمة الوكالة 25% أما الباقي 70% فهي مساهمة القرض البنكي.

-المستوى الثاني ويكون مبلغ الإستثمار أكبر من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية من 8 إلى 10%، مساهمة الوكالة 20%، والباقي عبارة عن مساهمة القرض البنكي.(موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistique تاريخ الإطلاع 2021/03/06)

3-2-4-1-2 -الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

هو هيئة حكومية أنشئت في سنة 1994 للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع الإقتصادي والمقررة نتيجة لتطبيق مخطط التعديل الهيكلين تأسس بالمرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م،يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الإقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و 50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع،وقد تطرق المرسوم التنفيذي رقم 02-04 إلى كل الشروط التفصيلية لذلك، حيث يمول الصندوق نشاطات إنتاج السلع والخدمات ويوجه بصفة أكثر عند اقتناء التجهيزات ويستخدم صيغة التمويل الثلاثي على مستويين، المستوى الأول عندما تكون قيمة الإستثمار أقل أو تساوي 5 ملايين دينار جزائري، والمستوى الثاني عندما تكون قيمة الإستثمار أكثر من 5 ملايين دينار جزائري ,تقل أو تساوي 10 ملايين دينار جزائري، ويقدم الصندوق قروض بدون فائدة وإعانات لكراء محل لإيواء المؤسسة الصغيرة،يقدم الصندوق إعانة بمبلغ يقدر 500.000 دينار جزائري بدون فائدة لكراء محل لإيواء النشاطات المستقرة، أو لاقتناء مقاولات متنقلة بالنسبة للأنشطة غير القارة، ويساعد الصندوق حاملوا شهادة التعليم العالي على إنشاء مكاتب جماعية وفقا للصيغ السابقة كما يستفيدون من جمع حصص الحد الأقصى للإستثمار وفقا لعدد الشباب أصحاب المشاريع، وإرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي ولمدة سنة لدفع الفوائد البنكية، إعانة بمبلغ يصل إلى مليون دينار جزائري لكراء محل لإيواء المكتب الجماعي.

كما نشير إلى أن الهيئات السابقة تقدم تحفيزات جبائية عدة مثل إعفاء كلي للرسم على النشاط المهني، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة عند شراء المواد الأولية لمدة 3 إلى 6 سنوات حسب منطقة النشاط، ويتم تمديدها عند توفير 3 مناصب عمل دائمة لمدة سنتين.

3-2-4-1-3 -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع في المناطق الحضرية والريفية ومحاربة البطالة والفقر، وتشجيع بروز الأنشطة الإقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق المرغوب تنميتها وتشجيع روح المقاولة، والقروض المقدمة من خلال هذه الوكالة موجهة للأشخاص الذين يمتلكون تأهيلا ومعارف في مجال ونشاط معين.تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل، إنطلاقا من قرض مصغر لتأمين لقمة العيش بدون فوائد

تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز **100.000 دج**، وقد تصل إلى **250.000 دج** على مستوى ولايات الجنوب، لتصل إلى قروض معتبرة لا تتجاوز **1.000.000دج** و التي تستدعي تمويلا ثلاثيا مع إحدى البنوك.

3-2-4-1-4 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI :

أنشأت الوكالة الوطنية في إطار الاصلاحات التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات ، والمكلفة بالاستثمار وقد شهدت تطورات تهدف الى التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الاصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 الى 2000 ، ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمتها تسهيل ومراقبة المستثمرين ، أنشأت بموجب المادة 6 من الأمر رقم 01 -03 مؤرخ في 20أوت 2001 مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

أ- مهام الوكالة :هناك عدة مهام منوطة بهذه الوكالة وهي كما يلي:

-تتولى ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية .

-تساعد المستثمرين المقيمين وغير لمقيمين، في ‘طار تنفيذ مشاريع الاستثمارات .

-تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع من خلال لشباك الوحيد.

-تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به .

-التأكد من احترام الالتزامات، التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء .

-تسير صندوق دعم الاستثمار، المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001

-تقيم الشباك الوحيد طبقا لأحكام المادتين 23 و24 من الأمر رقم 01-03المذكور سابقا .

-تحدد فرص الاستثمار، و تكون بنكا للمعطيات الاقتصادية و تضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع تجمع كل الوثائق الضرورية، التي تسمح لأواسط العمل، بالتعرف الأحسن على فرص لاستثمار، و تعالجها و تنتجها وتنشرها عبر أنسب وسائل الإعلام و تبادل المعطيات .

-تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر، وبفرص العمل والشراكة فيها والمساعدة على إنجازها.

خاتمة الفصل

تعبّر المقاولة عن المسار الحركي لإنشاء وتطوّر النسيج الإقتصادي ، وهي مؤسسات تستجيب لمجموعة من الحقائق الإقتصادية تختلف حسب موقع كل بلد على خارطة التنمية الإقتصادية.

تحظى المقاولة بأهمّية كبيرة في سياق مرحلة الاقتصاد المقاولاتي بالنّظر إلىأدائها لعدة أدوار إقتصادية واجتماعية ، تتراوح بين مكافحة الفقر وضمان الإدماج الاجتماعيوالاقتصادي ، وصولا إلى الإبداع والنمو والتشغيل في حالة المقاولة المصغرة الإبداعية أو الحركية والمدفوعة باستغلال الفرص التي يمنحها تحرير العديد من الإقتصاديات.

لقد ترجمت هذه الأهمية للمقاولة بتصميم عدة سياسات وبرامج لترقيتها، عبّأت كلاّ من السلطات العمومية المحلية والوطنية لتحقيقها ، شركاء التنمية الدولية والقطاع غير الربحي إضافة إلى القطاعين الماليين الكلاسيكي والبديل، بهدف تمكين المؤسسات المصغرة من تجاوز القيود التي تواجهها في مجالي العرض والطلب.

لذا قامت مختلف الحكومات بتوفير هيئات المرافقة من أجل مساعدة كل من يريد البدء بعمله الخاص و توجيهه في الطريق الصحيح، وهذا من حلال مجموعة من الخدمات تقدمها هذه الهيئات من إستقبال و مساعدة المقاول في إنشاء مؤسسته ثم متابعته حتى يطورها.

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع:

منهجية الدراسة

تمهيد:

إن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة مساهمة مؤسسات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي محاولة منا لوالتي ستساعدنا في فهم ومعرفة المعوقات الإدارية التي تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم مؤسسات الدولة وكذلك معرفة الشروط المفروضة من طرف مؤسسات دعم الدولة والتي تشكل عائق للمؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم مؤسسات الدولة .

1- الدراسة الاستطلاعية :

في هذه المرحلة قمنا بجمع المعلومات والاطلاع على البحوث و الدراسات السابقة والمذكرات التي لها صلة بموضوع البحث ، من أجل توفير المعلومات و المعطيات الكافية و الإلمام بالموضوع من جميع النواحي حتى يتسنى لنا تكوين فكرة شاملة وكاملة

فالدراسة الاستطلاعية هي عملية يقوم بها الباحث قصد تجربة وسائل بحثه لمعرفة صلاحيتها وصدقها لضمان دقة وموضوعية النتائج المحصل عليها في النهاية كما تهدف لقياس مستوى الصدق والثبات الذي تتمتع به الأداة المستخدمة في الدراسة الميدانية

والغرض من الدراسة الاستطلاعية مايلي:

- معرفة حجم المجتمع الأصلي ومميزاته وخصائصه
- التأكد من صلاحية أداة البحث من خلال التعرض للجوانب التالية:

* وضوح البنود وملائمتها لمستوى العينة وخصائصها
* التأكد من الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات)
* التأكد من وضوح المعلومات

2-منهج الدراسة:

يعرف المنهج الوصفي على أنه الطريق الذي يسلكه الباحث في دراسة ظاهرة ما للكشف عن طبيعة الظاهرة المدروسة ويرى وتيني" Whitney " أن الدراسة الوصفية ": تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة ، أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو .مجموعة من الأوضاع "

وبما أن دراستنا ستتناول مساهمة مؤسسات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي سنعتمد على المنهج الوصفي المسحي منهجا للدراسة ، الذي يتناسب مع دراسة الاتجاهات النفسية فهو يعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، ووضع مؤشرات وبناء تنبؤات مستقبلية، ومن ثم الوصول إلى تعميمات بشأن موضوع الدراسة.

3-متغيرات الدراسة:

استنادا إلى فرضيات الدراسة تبين لنا جليا أن هناك متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع:

المتغير المستقل: المتغير المستقل عبارة عن المتغير الذي يفترض الباحث أنه السبب لنتيجة معينة ،ومن خلال موضوع دراستنا فقد تم تحديد المتغير المستقل على أنه: مساهمة دعم مؤسسات الدولة

المتغير التابع :هي متغيرات ناتجة من العمليات التي تعكس الأداء أو السلوك، وعلى ذلك فإن المثير هو المتغير المستقل بينما الاستجابة تمثل التابع و الذي يلاحظه الباحث من خلال معالجته للظروف المحيطة بالتجربة .

ومن خلال موضوع دراستنا فقد تم تحديد المتغير التابع على أنه: المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي .

4-مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي الناشطة ببلدية المسيلة مركز (قاعة رياضة تقوية بدنية) والمقدر عددهم:45 مؤسسة

تمثلت عينة البحث في 10 مؤسسات ، تم اختيارهم بطريقة عشوائية ، و تم اختيار هذا النوع من العينة للتحكم في الدراسة وتوفير الوقت والجهد والاوضاع الصحية التي تمر بها البلاد (جائحة كورونا)

5-أساليب جمع البيانات:

انطلاقا من طبيعة الدراسة ولأجل اختبار فرضيات البحث والوقوف على مدى تحققها، ومن اجل تحقيق أهداف البحث قمنا بتطبيق محورين

1 -هناك معوقات إدارية تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة

2 -الشروط المفروضة من طرف مؤسسات دعم الدولة تشكل عائق للمؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي .

ويتألف من 19 عبارة يجيب عنها اصحاب المؤسسات المستفيدين من الدعم في إطار دعم وتشغيل الشباب ، و تحدد الإجابة على مدى موافقته أو معارضته على كل عبارة كالتالي (نعم – لا – نوعا ما)

حيث يطلب من المستجوب أن يضع علامة (X) لكل عبارة من العبارات التي يتضمنها الاستبيان

6- الخصائص السيكو مترية للاستبيان:

قصد التحقق من صلاحية الاستبيان للتطبيق الميداني، قمنا بعرضه على عينة من المحكمين (3) من أساتذة قسم الإدارة والتسيير الرياضي ، ومن خلال الملاحظات المقدمة أجرينا التعديلات اللازمة على الاستبيان وأخرجناه في صورته النهائية، ثم قمنا بتطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من 5 أفراد ممثلة للمجتمع الأصلي ومختلفة عن العينة الأساسية للبحث (المجتمع الأصلي صغير لذلك اخترنا عينة صغيرة) ، ومن خلال النتائج المتحصل عليها قمنا بحساب الصدق والثبات للاستبيان.

للتأكد من صدق وثبات الاستبيان اتبعنا الطرق التالية:

6-1- صدق الاتساق الداخلي:

وتم ذلك من خلال حساب قيم معاملات الارتباط بين المحاور بعضها ببعض وبالدرجة الكلية للاستبيان

***جدول رقم (01) يبين ارتباط محاور الاستبيان ببعضهما وارتباطهما بالدرجة الكلية.**

	المحور الأول	المحور الثاني	الاستبيان ككل
المحور الأول	**1**		
المحور الثاني	**0.743****	**1**	
الاستبيان ككل	**0.657****	**0.751****	**1**

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الارتباط بين محوري الاستبيان والدرجة الكلية مرتفع ودال إحصائيا عند مستوى0.01 ، وقد قدرت ب (0.657) بالنسبة للمحور الأول و (0.751)بالنسبة للمحور الثاني.

أما فيما يتعلق بقيم معاملات ارتباط درجات المحاور بعضها ببعض فقد كانت مقبولة وقدرت ب (0.743)وهي دالة إحصائيا عند مستوى . 0.01 وهذه العلاقة القوية الدلالة إحصائيا تعطي مؤشرا للتجانس والاتساق الداخلي الاستبيان، وهو ما يعتبر مؤشرا مقبولا للصدق.

6-2- صدق المحتوى :

يعتمد هذا الأسلوب على مدى تمثيل بنود العبارات تمثيلا جيدا للمجال المراد قياسه، ولقد اعتمدنا على صدق المحتوى من أجل الاستدلال على خاصية الصدق، وذلك من خلال طريقة استطلاع آراء المحكمين المختصين في الموضوع المراد دراسته ، وقد قمنا بحساب نسبة صدق الاسئلة من خلال اتفاق المحكمين.

ولحساب هذا النوع من الصدق لابد من:

حساب صدق كل سؤال بصفة منفردة وفق المعادلة الإحصائية التي اقترحها لوشي ومفادها :

$$\text{ص.م.ب} = \frac{\text{ن1} - \text{ن2}}{\text{ن}}$$

حيث : ص.م.ب هو صدق محتوى السؤال

ن 1 :عدد المحكمين الذي اعتبروا أن السؤال يقيس السلوك

ن 2 :عدد المحكمين الذي اعتبروا أن السؤال لا يقيس السلوك المراد قياسه

ن : عدد المحكمين الإجماليين.

تجمع كل القيم المتحصل عليها في الاسئلة ثم يتم تقسيمها على عدد الاسئلة والنتيجة المحصل عليه هي قيمة صدق المحتوى الإجمالي، وقد جاءت نتائج استطلاع رأي المحمين كما يبينه الجدول الموالي :

***جدول رقم :(02) يمثل استجابات أفراد عينة المحكمين على اسئلة الاستبيان وقيم صدقها**

المحور الأول				المحور الثاني			
البنود	الأفراد		قيمة الصدق	البنود	الأفراد		قيمة الصدق
	يقيس	لا يقيس			يقيس	لا يقيس	
01	3	0	**1**	**1**	3	0	**1**
02	3	0	**1**	**2**	3	0	**1**
03	2	1	**0.33**	**3**	2	1	**0.33**
04	1	2	**– 0.33**	**4**	2	1	**0.33**
05	3	0	**1**	**5**	3	0	**1**
06	3	0	**1**	**6**	3	0	**1**
07	3	0	**1**	**7**	3	0	**1**
08	3	0	**1**	**8**	2	1	**0.33**
09	2	1	**0.33**	**9**	2	1	**0.33**
10	3	0	**1**				
مجموع صدق البنود **للمحور الأول** **7.33**				مجموع صدق البنود **للمحور الثاني** **6.32**			
قيمة صدق**0.733** =				قيمة صدق**0.70** =			

وعلى اعتبار أن هذه القيم أكبر من **0.60** يمكننا القول أن هذا الاستبيان فعلا صادق لما أعد لقياسه.

6-3- الثبات بمعامل ألفا كرونباخ

وقد جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

***جدول رقم :(03) يبين قيمة معامل (Cronbach's Alpha) للاستبيان**

المحاور	عدد العبارات	قيمة معامل Cronbach's Alpha
المحور الأول	**10**	**0.589**
المحور الثاني	**09**	**0.786**
الاستبيان	**19**	**0.754**

يتبين من الجدول (03) أن معامل ثبات استبيان مساهمة مؤسسات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي ، باستخدام هذه الطريقة أعطى مؤشرات مطمئنة حول ثبات هذا الأخير، حيث كان معامل (Cronbach's Alpha) لجميع عبارات الاستبيان يساوي(**0.754**) ، أما فيما يتعلق بمحاور الاستبيان فقد كانت النتائج تشير إلى قيم ثبات مختلفة عما هي عليه في حال عدم الإبقاء على الاستبيان بصورته الحالية حيث كان معامل الثبات سيزيد زيادة طفيفة ليصير **0.786** عند حذف المحور الثاني، ، وعند حذف المحور الأول سيقل عن المعامل الكلي حيث سيصبح. **0.589**

وهذه النتائج تدل على أن الاستبيان بصورته الحالية وبمحوريه الاثنين يتسم بدرجة عالية ومقبولة من الثبات مما يبين مدى صلاحيته للتطبيق الميداني.

خلاصة :

يمكن اعتبار هذا الفصل الذي تناولنا فيه منهجية البحث، من بين أهم الفصول التي ضمتها دراستنا، لأنه يحتوي على أهم العناصر الأساسية التي قادتنا إلى احتواء أهم المتغيرات والعوامل التي كان بالإمكان أن تعيق السير الحسن لهذه الدراسة , والتي تعتبر أمور رئيسية لدى الباحث

إن هذا الفصل يعتبر بمثابة الدليل أو المرشد الذي ساعدنا على تخطي كل الصعوبات وبالتالي الوصول إلى تحقيق أهداف البحث بسهولة, ,كما تناولنا فيه أهم العناصر التي تخص دراستنا بشكل كبير، منها متغيرات البحث، المنهج المتبع، أدوات جمع البيانات... الخ

الفصل الخامس:عرض وتحليل ومناقشة النتائج

تمهيد :

بعد التطرق إلى الجانب النظري وتحديد إشكالية البحث وتساؤلاته وكذا الهدف من هو الأهمية النظرية والتطبيقية له واستعراض أهم المفاهيم المرتبطة به، سنتطرق في هذا الفصل التطبيقي للتحليل الكمي والكيفي لنتائج الدراسة، وذلك بالإجابة عن التساؤلات بالاعتماد على أدوات الدراسة والمتمثلة في الاستبيان الذي أُنجز لهذا الغرض.

1- عرض وتحليل نتائج المحور الأول: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة

انطلاقا من نتائج استجابات الأفراد على هذا المحور أمكننا ترتيب المعوقات من حيث أكثرها تأثيرا على المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي كما يمثله الجدول التالي :

***جدول رقم (01) يبين متوسطات درجات استجابات الأفراد على المحور الأول**

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	عدم وجود جهات تقدم التوجيهات والاستشارات لعمل الملف الإداري	2.20	0.789	6
2	صعوبة في تحديد الجهة المناسبة للحصول على التمويل	2.30	0.823	5
3	كثرة وتعدد الوثائق الإدارية في أكثر من جهة ادارية	3.00	0.000	1
4	ضبابية في الإجراءات الإدارية وعدم وجود تفاصيل	2.10	0.738	7
5	وجود بيروقراطية في استخراج الوثائق الإدارية	2.40	0.843	4
6	طول المدة اللازمة لمعالجة الملفات الإدارية	3.00	0.000	1
7	تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة	2.20	0.632	6
8	عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات	2.20	0.789	6
9	تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع	2.60	0.699	3

10	بعض الأفكار التي تخص المجال الرياضي يصعب إيجاد حلول الإدارية لتوطينها	2.90	0.316	2

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكثر عائق يمنع المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي من الاستفادة من دعم الدولة بإجماع كل أفراد العينةهو طول المدة اللازمة لمعالجة الملفات الإدارية و كثرة وتعدد الوثائق الإدارية في أكثر من جهة ادارية ،تليها في المرتبة الثانية بعض الأفكار التي تخص المجال الرياضي يصعب إيجاد حلول الإدارية لتوطينها بمتوسط حسابي قدر ب (2.90) ثم في المرتبة الثالثة تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع بمتوسط حسابي قدر ب (2.60) ، تليها في المرتبة الرابعة وجودبيروقراطية في استخراج الوثائق الإدارية بمتوسط حسابي قدر ب (2.40) ، وفي المرتبة الخامسة الصعوبة في تحديد الجهة المناسبة للحصول على التمويل بمتوسط حسابي قدر ب (2.30) ، ثم في المرتبة السادسة تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة وعدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات وعدم وجود جهات تقدم التوجيهات والاستشارات لعمل الملف الإداري بمتوسط حسابي قدر ب (2.20) ، ثم في المرتبة السابعة ضبابية في الإجراءات الإدارية وعدم وجود تفاصيل بمتوسط حسابي قدر ب (2.10).

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي

رسم البياني رقم: (01) يوضح متوسطات استجابات عينة الدراسة على المحور الأول

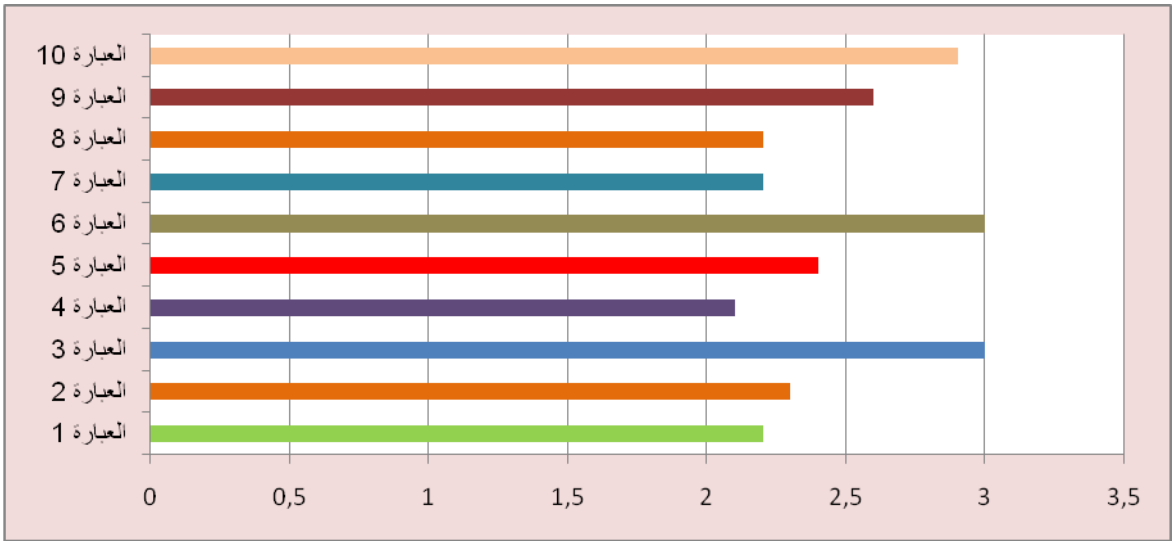

وسنتطرق فيما يلي بشيء من التفصيل والتحليل إلى نتائج استجابات أفراد العينة فيما يخص كل سؤال على حدة .

*** الجدول رقم (02) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 1	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	2	%20.0	3.3	-1.3	2	0.800	0.670	غيردال عند 0.05
نوعا ما	4	%40.0	3.3	7				
نعم	4	%40.0	3.3	7				
المجموع	10	%100		/				

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالشكل الموالي :

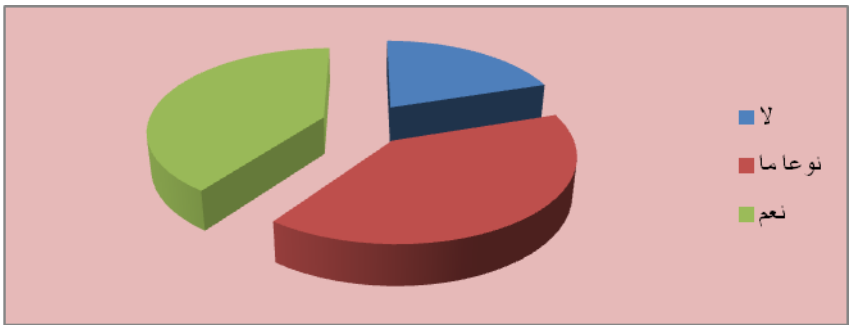

الشكل رقم (02) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1)

من خلال الجدول رقم (02)والشكل رقم(02) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفرادعينة الدراسة والبالغ عددهم(10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (1) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (2) فردا بنسبة مئوية بلغت (20.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (4) فردا بنسبة مئوية بلغت (40.0%)،أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل" نعم"، والبالغ عددهم (4) فردا بنسبة مئوية بلغت (40.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتهاعند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(0.800)وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.01) ،وبالتالي ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات .

مما يعني أن أفراد العينة يتباينون في رأيهم حول ما إذا كان عدم وجود جهات تقدم التوجيهات والاستشارات لعمل الملف الإداري يعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي من الاستفادة من دعم الدولة من عدمه ، على الرغم من أن أفراد العينة أكدوا تأثيره بنسبة (80%) لكن درجة هذا التأثير تتراوح بين التأكيد الجازم بنعم والتأكيد غير القطعي ب نوعا ما

*** الجدول رقم (03) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (2)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 2	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	2	%20.0	3.3	-1.3-	2	1.400	0.497	غيردال عند 0.05
نوعا ما	3	%30.0	3.3	-.3-				
نعم	5	%50.0	3.3	1.7				
المجموع	10	%100	/					

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS.V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي:

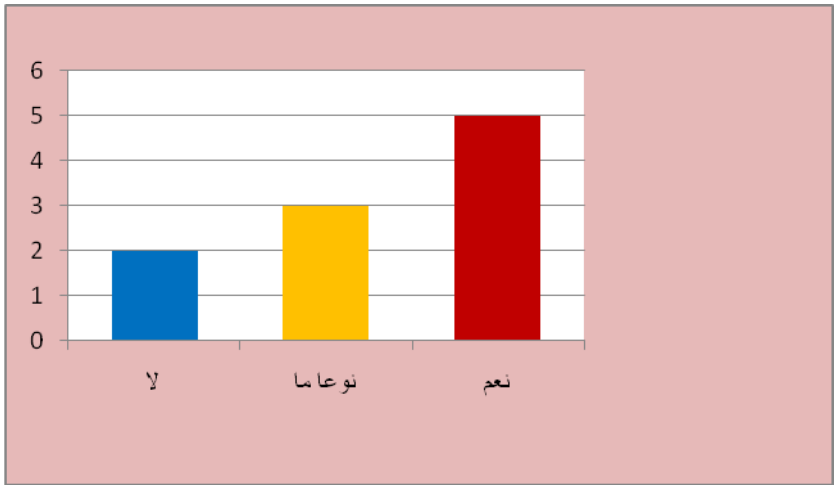

الشكل رقم (03) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (2)

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (2) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (2) فردا بنسبة مئوية بلغت (20.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (3) فردا بنسبة مئوية بلغت (30.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، والبالغ عددهم (5) فردا بنسبة مئوية بلغت (50.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(1.400) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.01)، وبالتالي ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات .

مما يعني أن أفراد العينة يتباينون في رأيهم حول ما إذا كانت صعوبة تحديد الجهة المناسبة للحصول على التمويل تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة من عدمه ، على الرغم من أن أفراد العينة أكدوا تأثيره بنسبة (80%) لكن درجة هذا التأثير تتراوح بين التأكيد الجازم بنعم والتأكيد غير القطعي ب نوعا ما.

*** الجدول رقم (04) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (3)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 3	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا								
نوعا ما								
نعم	10	%100.0	10.0					
المجموع	10	%100	/					

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي :

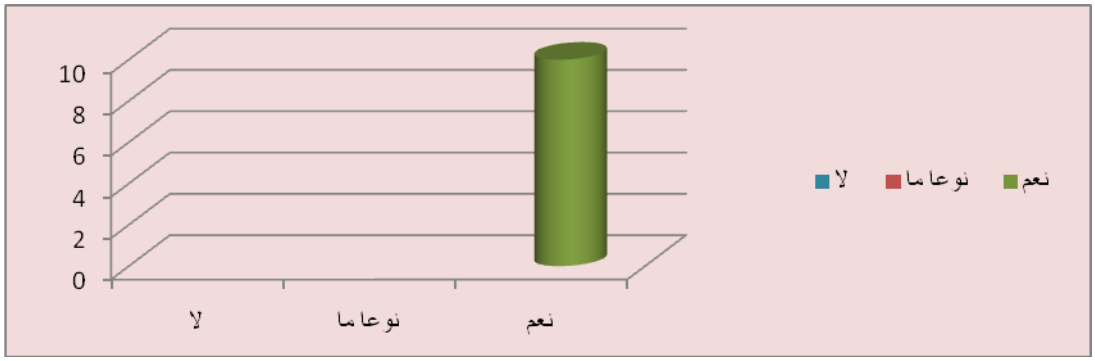

الشكل رقم (04) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (3)

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (04) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، الذين كانت كل إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، بنسبة مئوية بلغت (100%).

مما يعني أن كل أفراد العينة يؤكدون أن كثرة وتعدد الوثائق الإدارية في أكثر من جهة ادارية تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة.

*** الجدول رقم (05) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (4).**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 4	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	2	%20.0	3.3	-1.3-	2	1.400	0.497	غيردال عند 0.05
نوعا ما	5	%50.0	3.3	1.7				
نعم	3	%30.0	3.3	-.3-				
المجموع	10	%100	/					

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالشكل الموالي :

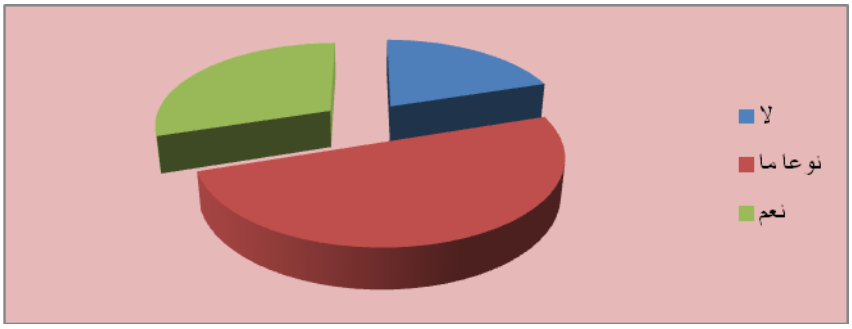

الشكل رقم (05) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(4)

من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (05) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (4) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (2) فردا بنسبة مئوية بلغت (20.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (5) فردا بنسبة مئوية بلغت (50.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، والبالغ عددهم (3) فردا بنسبة مئوية بلغت (30.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(1.400) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.01)، وبالتالي ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات .

مما يعني أن أفراد العينة يتباينون في رأيهم حول ما إذا كانت ال ضبابية في الإجراءات الإدارية وعدم وجود تفاصيل تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة من عدمه ، على الرغم من أن أفراد العينة أكدوا تأثيره بنسبة (80%) لكن درجة هذا التأثير تتراوح بين التأكيد الجازم بنعم والتأكيد غير القطعي ب نوعا ما.

*** الجدول رقم (06) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (5)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 5	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	2	%20.0	3.3	-1.3-	2	3.200	0.202	غيردال عند 0.05
نوعا ما	2	%20.0	3.3	-1.3-				
نعم	6	%60.0	3.3	2.7				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي :

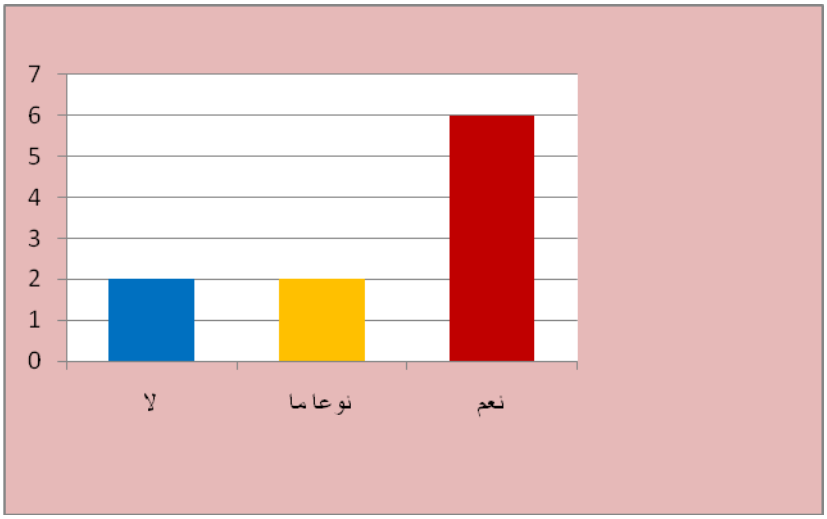

الشكل رقم (06) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (5)

من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (06) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (5) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (2) فردا بنسبة مئوية بلغت (20.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (2) فردا

بنسبة مئوية بلغت (20.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، والبالغ عددهم (6) فردا بنسبة مئوية بلغت (60.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(3.200) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.05)، وبالتالي ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات .

مما يعني أن أفراد العينة يتباينون في رأيهم حول ما إذا كان وجود بيروقراطية في استخراج الوثائق الإدارية تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة من عدمه ، على الرغم من أن أفراد العينة أكدوا تأثيره بنسبة (80%) لكن درجة هذا التأثير تتراوح بين التأكيد الجازم بنعم والتأكيد غير القطعي ب نوعا ما.

*** الجدول رقم (07) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (6)**

بدائلالإجابة على السؤال رقم 6	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا								
نوعا ما								
نعم	10	100.0	10.0					
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي:

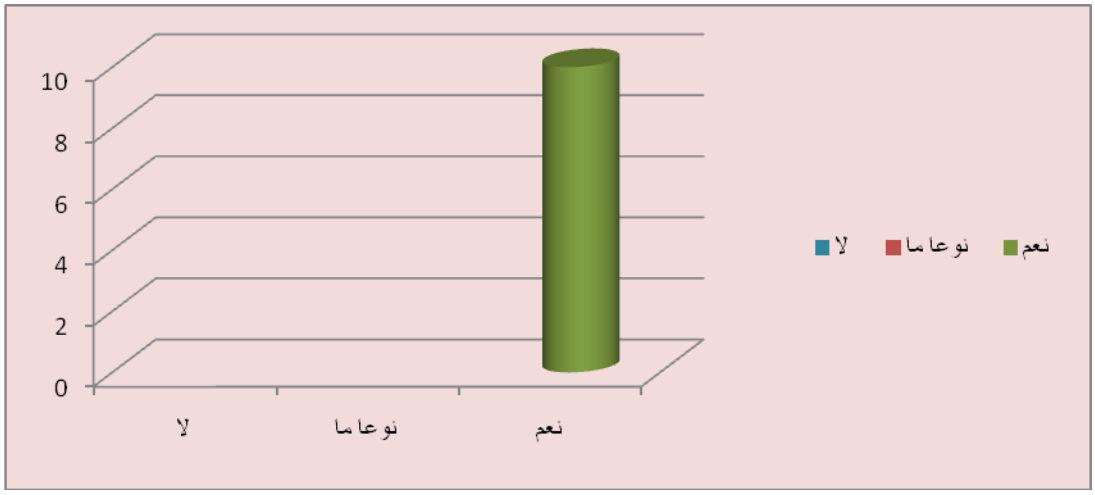

الشكل رقم (07) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (6)

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (07) أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، كانت كل إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم" بنسبة مئوية بلغت (100%).

مما يعني أن كل أفراد العينة يؤكدون أنطول المدة اللازمة لمعالجة الملفات الإدارية تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة .

*** الجدول رقم (08) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (7)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 7	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	1	%10.0	3.3	-2.3-	2	3.800	0.150	غيردال عند 0.05
نوعا ما	6	%60.0	3.3	2.7				
نعم	3	%30.0	3.3	-.3-				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالشكل الموالي :

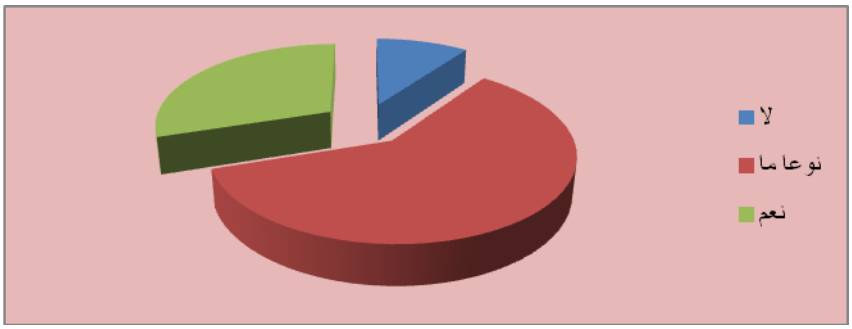

الشكل رقم (08) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (7)

من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (08) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (7) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (1) فردا بنسبة مئوية بلغت (10.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (6) فردا بنسبة مئوية بلغت (60.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، والبالغ عددهم (3) فردا بنسبة مئوية بلغت (30.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(3.800) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.05)، وبالتالي ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات .

مما يعني أن أفراد العينة يتباينون في رأيهم حول ما إذا كان تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة من عدمه،على الرغم من أن أفراد العينة أكدوا تأثيره بنسبة (90%) لكن درجة هذا التأثير تتراوح بين التأكيد الجازم بنعم والتأكيدغير القطعي ب نوعا ما.

*** الجدول رقم (09) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (8)**

بدائلالإجابة على السؤال رقم 8	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	2	%20.0	3.3	-1.3-	2	0.800	0.670	غيردال عند 0.05
نوعا ما	4	%40.0	3.3	.7				
نعم	4	%40.0	3.3	.7				
المجموع	10	100 %						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالشكل الموالي :

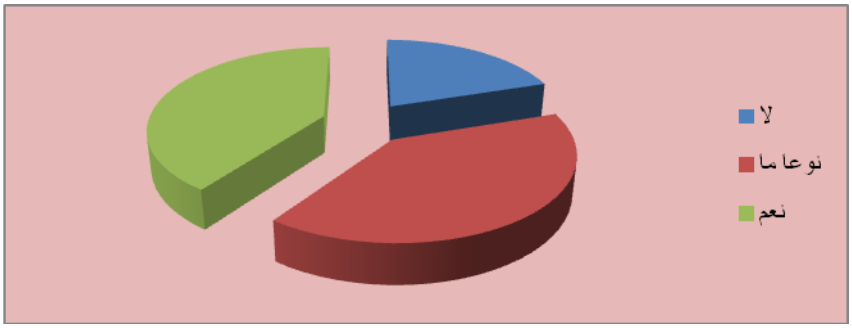

الشكل رقم (09) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (8)

من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (09) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (8) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (2) فردا بنسبة مئوية بلغت (20.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (4) فردا

بنسبة مئوية بلغت (40.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، والبالغ عددهم (4) فردا بنسبة مئوية بلغت (40.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(0.800) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.05)، وبالتالي ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات.

مما يعني أن أفراد العينة يتباينون في رأيهم حول ما إذا كان عدم وجود استقرار في القوانين و التشريعات تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة من عدمه،على الرغم من أن أفراد العينة أكدوا تأثيره بنسبة (80%) لكن درجة هذا التأثير تتراوح بين التأكيد الجازم بنعم والتأكيدغير القطعي ب نوعا ما.

*** الجدول رقم (10) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (9)**

بدائلالإجابة على السؤال رقم 9	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	1	%10.0	3.3	-2.3-	2	6.200	0.045	دال عند 0.05
نوعا ما	2	%20.0	3.3	-1.3-				
نعم	7	%70.0	3.3	3.7				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي:

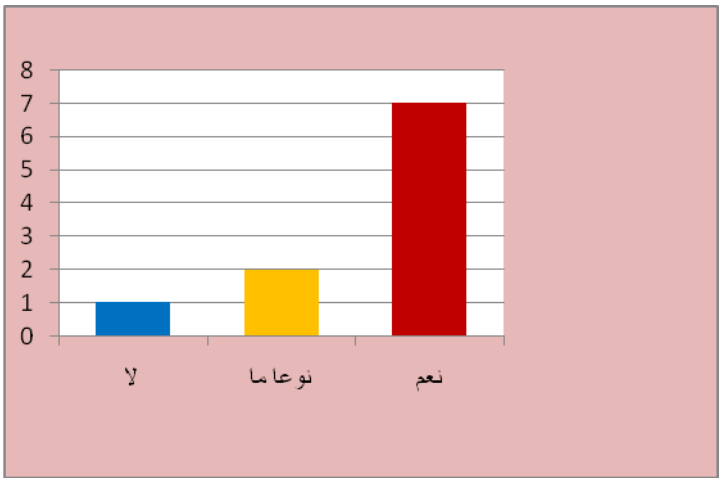

الشكل رقم (10) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (9)

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (10) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (9) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (1) فردا بنسبة مئوية بلغت (10.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (2) فردا بنسبة مئوية بلغت (20.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، والبالغ عددهم (7) فردا بنسبة مئوية بلغت (70.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(6.200) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.05)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأعلى تكرارا (نعم).

مما يعني أن أغلبية أفراد العينة يؤكدون أن تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة .

*** الجدول رقم (11) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 10	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	0	0	0	0	1	6.400	0.011	دال عند 0.01
نوعا ما	1	%10.0	5.0	-4.0-				
نعم	9	%90.0	5.0	4.0				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي :

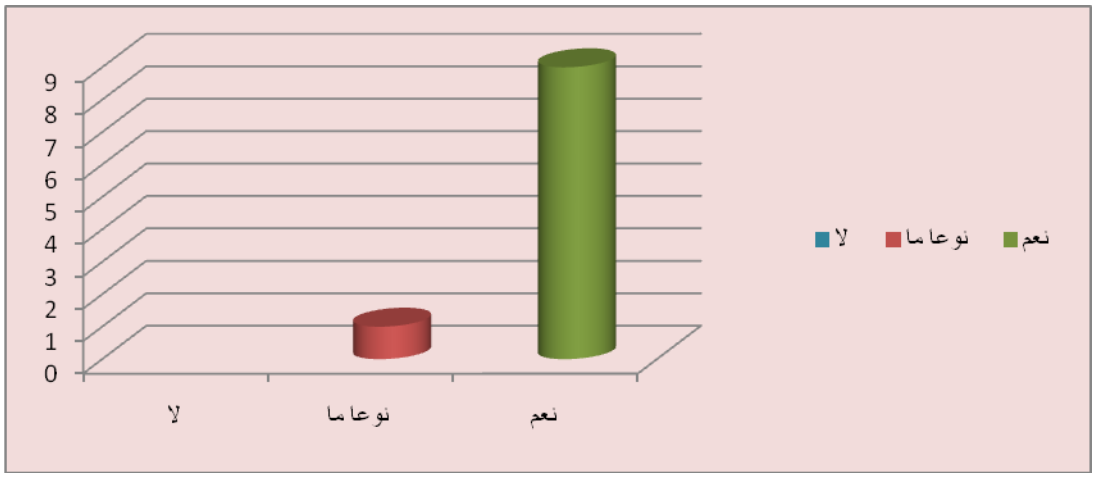

الشكل رقم (11) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (10)

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (11) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى مجموعتين، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (10) بالبديل " نوعا ما "، وقد بلغ عددهم (1) فردا بنسبة مئوية بلغت (10.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل " نعم "، والبالغ عددهم (9) فردا بنسبة مئوية بلغت (90.0%)،

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(6.400) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأعلى تكرارا (نعم).

مما يعني أن أغلبية أفراد العينة يؤكدون أن بعض الأفكار التي تخص المجال الرياضي والتي يصعب إيجاد حلول الإدارية لتوطينها تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة

2- عرض وتحليل نتائج المحور الثاني :الشروط المفروضة من طرف مؤسسات دعم الدولة والتي تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي

انطلاقا من نتائج استجابات الأفراد على هذا المحور أمكننا ترتيب**الشروط المفروضة من طرف مؤسسات دعم الدولة والتي تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي**كما يمثله الجدول التالي:

***الجدول رقم (12) يبين متوسطات درجات استجابات الأفراد على المحور الثاني**

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	المبلغ الأولي المطلوب لتمويل المشروع مرتفع جدا	2.38	0.699	7
2	محدودية القرض المقدم من طرف البنك أمام قيمة المشروع	2.79	0.632	3
3	عدم توفر التمويل الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية	2.40	0.699	6
4	شرط كراء المقر لأكثر من عامين	2.30	0.823	9
5	محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض	2.90	0.316	1
6	تدخل اللجنة المشتركة المسؤولة عن مناقشة المشروع في تفاصيل المشروع (تكلفة المواد والأجهزة ونوعيتها)	2.36	0.843	8
7	طول فترة دراسة ملفات منح القروض	2.60	0.699	5
8	لا توجد ضمانات في حالة فشل المشروع	2.70	0.675	4
9	هناك صعوبة في إقناع الجهات المانحة للحصول على تمويل مشاريع نوعية في المجال الرياضي	2.80	0.422	2

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشروط المفروضة من طرف مؤسسات دعم الدولة تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي من تنفيذ مشاريعها والاستمرار فيها ، يأتي على رأسها محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بمتوسط حسابي قدر ب (2.90)، تليها في المرتبة الثانية هناك صعوبة في إقناع الجهات المانحة للحصول على تمويل مشاريع نوعية في المجال الرياضي بمتوسط حسابي قدر ب (2.80) ثم في المرتبة الثالثة محدودية القرض المقدم من طرف البنك أمام قيمة المشروع بمتوسط حسابي قدر ب (2.79) ، تليها في المرتبة الرابعة لا توجد ضمانات في حالة فشل المشروع بمتوسط حساب يقدر ب (2.70) ،وفي المرتبةالخامسة طول فترة دراسة ملفات منح القروض بمتوسط حسابي قدر ب (2.60) ،ثم في المرتبة السادسة عدم توفر التمويل الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية بمتوسط حسابي قدر ب (2.40) ،ثم في المرتبة السابعة المبلغ الأولي المطلوب لتمويل المشروع مرتفع جدا بمتوسط حسابي قدرب (2.38)، ،ثم في المرتبة الثامنة تدخل اللجنة المشتركة المسؤولة عن مناقشة المشروع في تفاصيل المشروع (تكلفة المواد والأجهزة ونوعيتها) بمتوسط حسابي قدر ب (2.36)، ،ثم في المرتبة التاسعة شرط كراء المقر لأكثر من عامين بمتوسط حسابي قدر ب (2.30).

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي

رسم البياني رقم: (12) يوضح متوسطات استجابات عينة الدراسة على المحور الثاني

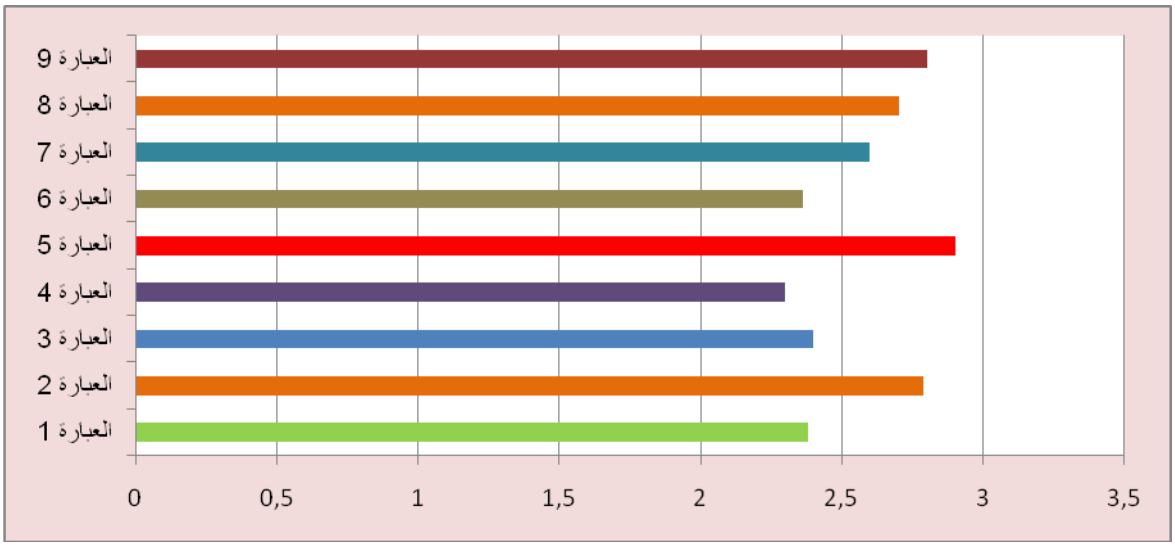

وسنتطرق فيما يلي بشيء من التفصيل والتحليل إلى نتائج استجابات أفراد العينة فيما يخص كل سؤال على حدة

*** الجدول رقم (13) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (1)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 1	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	1	%10.0	3.3	-2.3-	2	2.600	0.273	غيردال عند 0.05
نوعا ما	4	%40.0	3.3	.7				
نعم	5	%50.0	3.3	1.7				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالشكل الموالي :

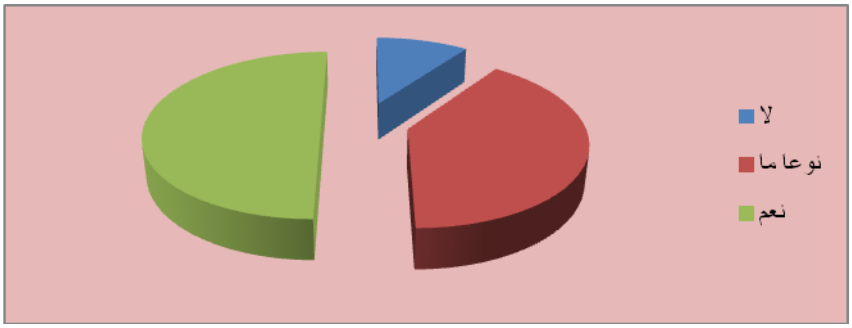

الشكل رقم (13) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم(1)

من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (13) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (1) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (1) فردا بنسبة مئوية بلغت (10.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (4) فردا بنسبة مئوية بلغت (40.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، والبالغ عددهم (5) فردا بنسبة مئوية بلغت (50.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(2.600) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.05)، وبالتالي ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات .

مما يعني أن أفراد العينة يتباينون في رأيهم حول ما إذا كانشرط المبلغ الأولي المطلوب لتمويل المشروع و كونه مرتفع جدا يعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة من عدمه،على الرغم من أن أفراد العينة أكدوا تأثير هذا الشرط بنسبة (90%) لكن درجة هذا التأثير تتراوح بين التأكيد الجازم بنعم والتأكيد غير القطعي ب نوعا ما.

*** الجدول رقم (14) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (2)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 2	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	1	%10.0	5.0	-4.0-	1	6.400	0.011	دال عند 0.05
نوعا ما	00	00	00	00				
نعم	9	%90.0	5.0	4.0				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي :

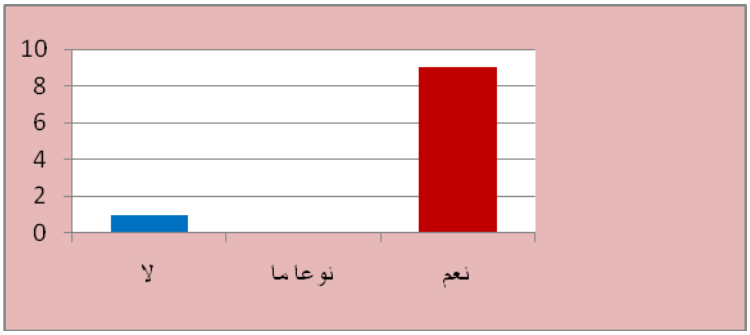

الشكل رقم (14) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (2)

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (14) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى مجموعتين ، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم

على السؤال رقم (2) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (1) فردا بنسبة مئوية بلغت (10.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نعم"، والبالغ عددهم (9) فردا بنسبة مئوية بلغت (90.0%)،

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(6.400) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأعلى تكرارا (نعم).

مما يعني أن أغلبية أفراد العينة يؤكدون أن محدودية القرض المقدم من طرف البنك أمام قيمة المشروع تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة.

*** الجدول رقم (15) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (3)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 3	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	1	%10.0	3.3	-2.3-	2	2.600	0.273	غيردال عند 0.05
نوعا ما	4	%40.0	3.3	.7				
نعم	5	%50.0	3.3	1.7				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي :

الشكل رقم (15) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (3)

من خلال الجدول رقم (15) والشكل رقم (15) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (3) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (1) فردا بنسبة مئوية بلغت (10.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (4) فردا بنسبة مئوية بلغت (40.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"لا"، والبالغ عددهم (5) فردا بنسبة مئوية بلغت (50.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(2.600) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.05)، وبالتالي ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات .

مما يعني أن أفراد العينة يتباينون في رأيهم حول ما إذا كان عدم توفر التمويل الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة منعدمه،على الرغم من أن أفراد العينة أكدوا تأثير هذا الشرط بنسبة (90%) لكن درجة هذا التأثير تتراوح بين التأكيد الجازم بنعم والتأكيد غير القطعي ب نوعا ما.

*** الجدول رقم (16) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (4).**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 4	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	2	%20.0	3.3	-1.3-	2	1.400	0.497	غيردال عند 0.01
نوعا ما	3	%30.0	3.3	-.3-				
نعم	5	%50.0	3.3	1.7				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالشكل الموالي :

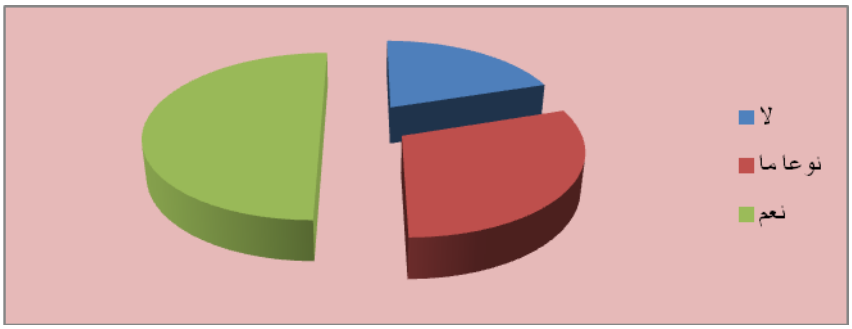

الشكل رقم (16) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (4)

من خلال الجدول رقم (16) والشكل رقم (16) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (4) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (2) فردا بنسبة مئوية بلغت (20.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (3) فردا بنسبة مئوية بلغت (30.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، والبالغ عددهم (5) فردا بنسبة مئوية بلغت (50.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(1.400) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا(**α=0.01**)، وبالتالي ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات .

مما يعني أن أفراد العينة يتباينون في رأيهم حول ما إذا كان شرط كراء المقر لأكثر من عامين تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة من عدمه ،على الرغم من أن أفراد العينة أكدوا تأثير هذا الشرط بنسبة (80%) لكن درجة هذا التأثير تتراوح بين التأكيد الجازم بنعم والتأكيد غير القطعي ب نوعا ما.

*** الجدول رقم (17) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (5)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 5	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا					1	6.400	0.011	دال عند 0.01
نوعا ما	1	%10.0	5.0	-4.0-				
نعم	9	%90.0	5.0	4.0				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي :

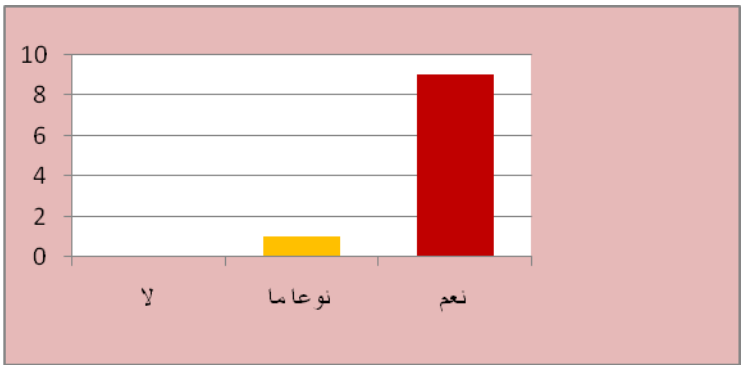

الشكل رقم (17) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (5)

من خلال الجدول رقم (17) والشكل رقم (17) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى مجموعتين ، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (5) بالبديل " نوعا ما "، وقد بلغ عددهم (1) فردا بنسبة مئوية بلغت (10.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نعم"، والبالغ عددهم (9) فردا بنسبة مئوية بلغت (90.0%)،

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(6.400) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01) ، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأعلى تكرارا (نعم).

مما يعني أن أغلبية أفراد العينة يؤكدون أن محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة.

*** الجدول رقم (18) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (6)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 6	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	2	%20.0	3.3	-1.3-	2	3.200	0.202	غيردال عند 0.05
نوعا ما	2	%20.0	3.3	-1.3-				
نعم	6	%60.0	3.3	2.7				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

الشكل رقم (18) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (6)

من خلال الجدول رقم (18) والشكل رقم (18) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (6) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (2) فردا بنسبة مئوية بلغت (20.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (2) فردا بنسبة مئوية بلغت (20.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، والبالغ عددهم (6) فردا بنسبة مئوية بلغت (60.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(3.200) وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا(α=0.05) ، وبالتالي ليس هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات .

مما يعني أن أفراد العينة يتباينون في رأيهم حول ما إذا كان تدخل اللجنة المشتركة المسؤولة عن مناقشة المشروع في تفاصيل المشروع (تكلفة المواد والأجهزة ونوعيتها) تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة منعدمة،على الرغم من أن أفراد العينة أكدوا تأثير هذا الشرط بنسبة (80%) لكن درجة هذاالتأثير تتراوح بين التأكيد الجازم بنعم والتأكيدغير القطعي ب نوعا ما.

*** الجدول رقم (19) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (7)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 7	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	1	%10.0	3.3	-2.3-	2	6.200	0.045	دال عند 0.05
نوعا ما	2	%20.0	3.3	-1.3-				
نعم	7	%70.0	3.3	3.7				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالشكل الموالي :

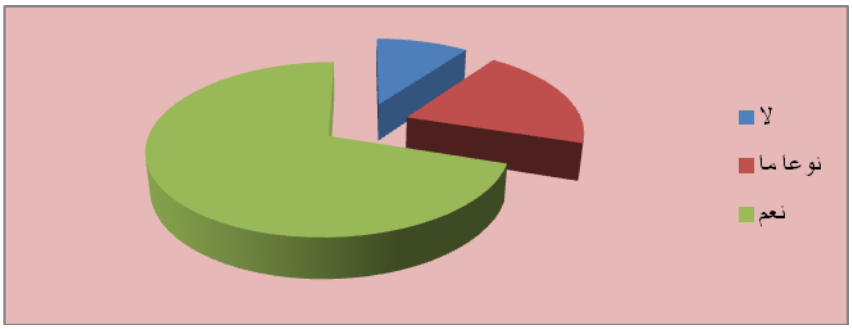

الشكل رقم (19) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (7)

من خلال الجدول رقم (19) والشكل رقم (19) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (7) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (1) فردا بنسبة مئوية بلغت (10.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (2) فردا بنسبة مئوية بلغت (20.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، والبالغ عددهم (7) فردا بنسبة مئوية بلغت (70.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(6.200) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأعلى تكرارا (نعم).

مما يعني أن أغلبية أفراد العينة يؤكدون أن طول فترة دراسة ملفات منح القروض تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة .

* الجدول رقم (20) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (8)

بدائل الإجابة على السؤال رقم 8	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا	1	%10.0	3.3	-2.3-	2	9.800	0.007	دال عند 0.01
نوعا ما	1	%10.0	3.3	-2.3-				
نعم	8	%80.0	3.3	4.7				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالشكل الموالي :

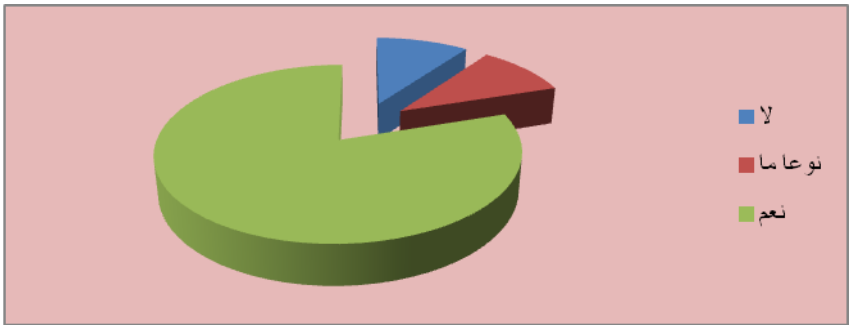

الشكل رقم (20) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (8)

من خلال الجدول رقم (20) والشكل رقم (20) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى ثلاث مجموعات، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (8) بالبديل"لا "، وقد بلغ عددهم (1) فردا بنسبة مئوية بلغت (10.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نوعا ما"، والبالغ عددهم (1) فردا بنسبة مئوية بلغت (10.0%)، أما المجموعة الثالثة فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل"نعم"، والبالغ عددهم (8) فردا بنسبة مئوية بلغت (80.0%).

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(9.800) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.01)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأعلى تكرارا (نعم).

مما يعني أن أغلبية أفراد العينة يؤكدون أن عدموجود ضمانات في حالة فشل المشروع يعيقالمؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة .

*** الجدول رقم (21) يوضح توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (9)**

بدائل الإجابة على السؤال رقم 9	التكرار المشاهد	النسبة المئوية	التكرار المتوقع	الفرق بين التكرار المشاهد والمتوقع	درجة الحرية	قيمة K^2	مستوى الدلالة	القرار
لا					1	3.600	0.058	دال عند 0.05
نوعا ما	2	%20.0	5.0	-3.0-				
نعم	8	%80.0	5.0	3.0				
المجموع	10	%100						

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 24

ويمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه بالرسم البياني التالي :

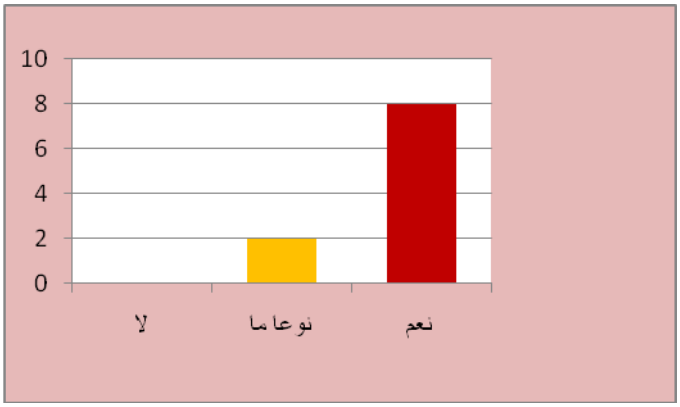

الشكل رقم (21) يوضح توزيع نسب إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال رقم (9)

من خلال الجدول رقم (21) والشكل رقم (21) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (10) فردا، قد انقسمت إلى مجموعتين ، تمثلت المجموعة الأولى في الأفراد الذين تمحورت إجاباتهم على السؤال رقم (9) بالبديل" نوعا ما "، وقد بلغ عددهم (2) فردا بنسبة مئوية بلغت (20.0%)،أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد الذين كانت إجاباتهم على السؤال بالبديل "نعم"، والبالغ عددهم (8) فردا بنسبة مئوية بلغت (80.0%)

وللتأكد من دلالة هذه الفروق في التكرارات والنسب تم اللجوء إلى اختبار الدلالة الإحصائية (K^2) حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمتها عند درجة الحرية (df=2) قدرت ب(3.600) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا (α=0.05)، وبالتالي فإن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعات ولصالح المجموعة الأعلى تكرارا (نعم).

مما يعني أن أغلبية أفراد العينة يؤكدون أن هناك صعوبة في إقناع الجهات المانحة للحصول على تمويل مشاريع نوعية في المجال الرياضي تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة

الفصل السادس:

الاستنتاجات والاقتراحات

الاستنتاج العام : من خلال ما تم عرضه سابقا يتضح لنا ما يلي:

تتمحور هذه الدراسة حول مساهمة مؤسسات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي حيث تمثلت في إجراء دراسة على أفراد عينة متكونة من (10) مؤسسات ذات طابع رياضي وبعد إجراء الدراسة الاساسية وإخضاعها للاساليب الإحصائية توصلنا للنتائج التالية :

– بالنسبة للفرضية الاولى تبين ان طول المدة اللازمة لمعالجة الملفات الادارية وكثرة تعدد الوثائق الادارية من أكثر المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة .

– بالنسبة للفرضية الثانية تبين أن محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض وكذا صعوبة في إقناع الجهات المانحة للحصول على تمويل مشاريع نوعية في المجال الرياضي من أكثر الشروط التي تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للإستفادة من دعم الدولة

وعليه فإن الفرضية العامة قد تحققت بأن هناك معوقات تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للإستفادة من دعم الدولة .

الاقتراحات:

من خلال ماسبق يمكن طرح بعض التوصيات من بينها مايلي :

* إشراك معاهد الرياضة في آليات قبول المشاريع ذات الطابع الرياضي .

* تكثيف الدورات التكوينية ومختلف الانشطة المتعلقة بمجال المقاولاتية . *التنسيق بين الجامعة والمؤسسات الخارجية والسعي لإستقطاب الطلبة عبر مواقف تحفيزية وإحضار أشخاص ناجحين لمشاركة تجربتهم .

* التنسيق بين الجامعة وجهات خارجية لكي يتسنى للطالب أخذ الخبرة وبالتالي يستطيع في المستقبل تكوين مشاريع ناجحة .

* تنويع الدروس المتعلقة بالمقاولة وعدم الاكتفاء بمادة واحدة طيلة سنوات الدراسة وإدراج تخصص المقاولاتية .

* يجب إبرام إتفاقيات مع آليات الدعم والمرافقة تتضمن توفير كافة التسهيلات المادية للطالب في حالة توجهه للوكالة .

* لفت النظر إلى فئة الشباب العاطل عن العمل الحاصل على شهادات غير مستخدمة وذلك بخلق مشاريع خاصة يمكن للشباب الاستفادة منها .

* التنويع في مشاريع الاستثمار من الجانب الرياضي .

* يرجى إحضار ممثل عن مديرية الشباب والرياضة لمناقشة موضوع الاستثمار.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1 برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 /2012.

2 – بسمة عولمي، ثلايجية نورة، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 – 18أفريل 2006، جامعة باجي مختار، عنابة .

3 – فراجي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010 /2011.

4 – حسين عمر، التنمية و التخطيط الإقتصادي، دار الشروق المملكة العربية السعودية، جدة، الطبعة الثانية، ،1978،ص 158

5– محمد عادل العاقل، مبادئ الإستثمار و تقييم المشاريع، جامعة حلب، ،1968– 1969ص5.

6–سعيد الهواري، الاستثمار والتمويل، مكتبة عين شمس، القاهرة، ،2004ص 43

7– حمد الكساسبة، السياسات الاقتصادية الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار في الأردن، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان الأردن , 1994 ، ص469

8 – أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار للنشر و التوزيع، عمان، ،1997ص1.

9 – أحمد قاسم، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان، ،1980ص2

10– حلا سامي خضير، موفق أحمد، الاستثمار الأجنبي واثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،العدد80 ،2010.، ص 150،

11– غدير بن سعد الحمود،العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية ، مذكرة ماجستير ، ير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية ،2004ص2.

12 – آدم مهدى أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة و النشر، القاهرة، ،1999،ص7

نائل عواملة، إدارة التنمية وتطبيقاتها في الأردن، عمان، الأردن ،1997،ص43.

13– جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة 4، سنة 2006، ص .185

14– جمال بوكروشة،أثر آليات الدعم على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائردراسة حالة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– بالقبة–، مذكرة ماستر، جامعة سعد دحلب

البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر 2013/2012.، ص 33

15- عبد الله بلوناس وآخرون، تكامل آليات التشغيل مع المؤسسات ص و م لتحقيق التنمية في الجزائر، مجمل مداخلات الملتقى الوطني الأول، جامعة بومرداس، 18-19ماي, ص642.

16 - زرقاني رابح، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر ،2014، ص 4

17- رابح خوني وحساني رقية، أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحوث وأعمال الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، ،2004 ،ص894.

18- حميدي يوسف، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر،2008 ، ص66.

19 - لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر الجزائر 2005،ص11

20 - محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف ،الجزائر أيام: 25-28ماي 2003،ص 359

* مواقع الكترونية:

(موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos statistique تاريخ الإطلاع 2016/01/06)

- المرسوم الرئاسي رقم 03/01 الموافق ل 20أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

- المرسوم التنفيذي 188/94المؤرخ في جويلية 1994المتعلق بانشاء الصندوق الوطني لتامين عن البطالة.

- المرسوم التنفيذي رقم 04/ 14المؤرخ في 22جانفي 2004المتعلق بالقرض المصغر المادة1 ANGEM

- المرسوم التنفيذي رقم296. 96المؤرخ في 24ربيع الأول 1417هـ الموافق لـ 8سبتمبر ،1996المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17-02مؤرخ في 11ربيع الثاني 1438الموافق 10يناير 2017 ، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ،2ص05 مفهوم م ص م

الملاحق

- **المقياس في صورته النهائية:**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة–

معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

قسم الإدارة و التسيير الرياضي

استمارة استبيان

خاصة بمذكرة التخرج ماستر تخصص تسيير الموارد البشرية والمنشآت الرياضية

تحت عنوان

مساهمة مؤسسات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي

دراسة ميدانية بمديرية الشباب والرياضة بالمسيلة

في إطار انجاز مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تسيير الموارد البشرية والمنشآت الرياضية لنا الشرف أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة، ونرجو مساعدتكم، وذلك بمنح وإبداء رأيكم حول ما تتضمنه كل فقرة من فقرات الإستبانة، وذلك بوضع إشارة (×) تحت ما يناسب اختيارك.

تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

1- المحور الأول : هناك معوقات إدارية تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة 1من دعم الدولة

الرقم	العبارة	نعم	لا	نوعا ما
1	عدم وجود جهات تقدم التوجيهات والاستشارات لعمل الملف الاداري			
2	صعوبة في تحديد الجهة المناسبة للحصول على التمويل			
3	كثرة وتعدد الوثائق الإدارية في أكثر من جهة ادارية			
4	ضبابية في الإجراءات الإدارية وعدم وجود تفاصيل			
5	وجود بيروقراطية في استخراج الوثائق الإدارية			
6	طول المدة اللازمة لمعالجة الملفات الإدارية			
7	تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة			
8	عدم وجود استقرار في القوانين و التشريعات			
9	تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع			
10	بعض الأفكار التي تخص المجال الرياضي يصعب إيجاد الحلول الإدارية لتوطينها			

2- المحور الثاني : الشروط المفروضة من طرف مؤسسات دعم الدولة تشكل عائق للمؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي .

الرقم	العبارة	نعم	لا	نوعا ما
1	المبلغ الاولي المطلوب لتمويل المشروع مرتفع جدا			
2	محدودية القرض المقدم من طرف البنك أمام قيمة المشروع			
3	عدم توفر التمويل الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية			
4	شرط كراء المقر لأكثر من عامين			
5	محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض			
6	تدخل اللجنة المشتركة المسؤولة عن مناقشة المشروع في تفاصيل المشروع (تكلفة المواد والأجهزة ونوعيتها)			
7	طول فترة دراسة ملفات منح القروض			
8	لا توجد ضمانات في حالة فشل المشروع			
9	هناك صعوبة في اقناع الجهات المانحة للحصول على تمويل مشاريع نوعية في المجال الرياضي			

شكرا لكم

Tableau de fréquences

1محور1س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	2	20.0	20.0	20.0
	نوعاما	4	40.0	40.0	60.0
	نعم	4	40.0	40.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

1محور3س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	نعم	10	100.0	100.0	100.0

1محور4س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	2	20.0	20.0	20.0
	نوعاما	5	50.0	50.0	70.0
	نعم	3	30.0	30.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

1محور5س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	2	20.0	20.0	20.0
	نوعاما	2	20.0	20.0	40.0
	نعم	6	60.0	60.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

1محور6س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	نعم	10	100.0	100.0	100.0

1محور7س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	1	10.0	10.0	10.0
	نوعاما	6	60.0	60.0	70.0
	نعم	3	30.0	30.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

1محور8س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	2	20.0	20.0	20.0
	نوعاما	4	40.0	40.0	60.0
	نعم	4	40.0	40.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

1محور9س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	1	10.0	10.0	10.0
	نوعاما	2	20.0	20.0	30.0
	نعم	7	70.0	70.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

1محور10س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	نوعاما	1	10.0	10.0	10.0
	نعم	9	90.0	90.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

1محور2س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	2	20.0	20.0	20.0
	نوعاما	3	30.0	30.0	50.0
	نعم	5	50.0	50.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

2محور1س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	1	10.0	10.0	10.0
	نوعاما	4	40.0	40.0	50.0
	نعم	5	50.0	50.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

2محور2س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	1	10.0	10.0	10.0
	نعم	9	90.0	90.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

2محور3س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	1	10.0	10.0	10.0
	نوعاما	4	40.0	40.0	50.0
	نعم	5	50.0	50.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

2محور4س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	2	20.0	20.0	20.0
	نوعاما	3	30.0	30.0	50.0
	نعم	5	50.0	50.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

2محور5س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	نوعاما	1	10.0	10.0	10.0
	نعم	9	90.0	90.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

2محور6س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	2	20.0	20.0	20.0
	نوعاما	2	20.0	20.0	40.0
	نعم	6	60.0	60.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

2محور7س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	1	10.0	10.0	10.0
	نوعاما	2	20.0	20.0	30.0
	نعم	7	70.0	70.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

2محور8س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	لا	1	10.0	10.0	10.0
	نوعاما	1	10.0	10.0	20.0
	نعم	8	80.0	80.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

2محور9س

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentagevalide	Pourcentagecumulé
Valide	نوعاما	2	20.0	20.0	20.0
	نعم	8	80.0	80.0	100.0
	Total	10	100.0	100.0	

Statistiquesdescriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
1محور1س	10	1	3	2.20	.789
1محور2س	10	1	3	2.30	.823
1محور3س	10	3	3	3.00	.000
1محور4س	10	1	3	2.10	.738
1محور5س	10	1	3	2.40	.843
1محور6س	10	3	3	3.00	.000
1محور7س	10	1	3	2.20	.632
1محور8س	10	1	3	2.20	.789
1محور9س	10	1	3	2.60	.699
1محور10س	10	2	3	2.90	.316
2محور1س	10	1	3	2.40	.699
2محور2س	10	1	3	2.80	.632
2محور3س	10	1	3	2.40	.699
2محور4س	10	1	3	2.30	.823
2محور5س	10	2	3	2.90	.316
2محور6س	10	1	3	2.40	.843
2محور7س	10	1	3	2.60	.699
2محور8س	10	1	3	2.70	.675
2محور9س	10	2	3	2.80	.422
N valide (listwise)	10				

Test

	1محور1س	1محور2س	1محور4س	1محور5س	1محور7س	محور8س 1	1محور9س	1محور10س
Khi-deux	.800[a]	1.400[a]	1.400[a]	3.200[a]	3.800[a]	.800[a]	6.200[a]	6.400[b]
ddl	2	2	2	2	2	2	2	1
Signification asymptotique	.670	.497	.497	.202	.150	.670	.045	.011

a. 3 cellules (100.0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquencethéorique minimum d'une cellule est 3.3.

b. 0 cellules (.0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquencethéorique minimum d'une cellule est 5.0.

Test

	2محور1س	2محور2س	2محور3س	2محور4س	2محور5س	2محور6س	2محور7س	محور8س 2	2محور9س
Khi-deux	2.600[a]	6.400[b]	2.600[a]	1.400[a]	6.400[b]	3.200[a]	6.200[a]	9.800[a]	3.600[b]
ddl	2	1	2	2	1	2	2	2	1
Signification asymptotique	.273	.011	.273	.497	.011	.202	.045	.007	.058

a. 3 cellules (100.0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquencethéorique minimum d'une cellule est 3.3.

b. 0 cellules (.0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquencethéorique minimum d'une cellule est 5.0.

الملخص باللغة العربية:

عنوان الدراسة الرئيسي : مساهمة مؤسسات الدولة في دعم مؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي . " دراسة ميدانية مديرية الشباب والرياضة –المسيلة–

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة مؤسسات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي نتيجة الدور الفعال التي تلعبه من خلال مساهمتها الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة وخلق مناصب شغل وبالرغم من هذه المؤسسات الصغيرة والاعمال التي تقوم بها إلا انها تعاني من مشكل التمويل من أجل التصدي لهذا المشكل لذا قامت الدولة بإنشاء هيئات حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي ومرافقة هذه المؤسسات في جميع المراحللتشجيعها وتحقيق الاستقرار والنمو ومن بين هذه الهيئات التي تبنتها الحكومة ، نجد صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف الى تغطية المبالغ والضمانات التي تطلبها البنوك من طالبي القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المقاولاتية ، هياكل الدعم المالي

الملخص باللغة الانجليزية:

The study aimed to identify the contribution of state institutions in supporting small enterprises of a sporting nature as a result of the effective role they play through their contribution to the gross domestic product, added value and the creation of jobs, and despite these small enterprises and the businesses they do, they suffer from the problem of financing in order to address this. The problem is therefore the state has established governmental bodies specialized in providing financial support and accompanying these institutions at all stages to encourage them and achieve stability and growth. Among these bodies that the government has adopted, we find loan guarantee funds for small and medium enterprises that aim to cover the sums and guarantees that banks require from those requesting loans to institutions Small and medium.

Key words: small and medium enterprises, enterprises, financial support structures

ملخص الدراسة :

عنوان الدراسة : مساهمة مؤسسات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي "دراسة ميدانية بمديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة"

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى مايلي :

1- معرفة المعوقات الإدارية التي تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة.

2- معرفة الشروط المفروضة من طرف مؤسسات دعم الدولة تشكل عائق للمؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي .

منهج الدراسة : المنهج الوصفي

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي الناشطة بولاية المسيلة والمقدر عددهم:45 مؤسسة وعينة الدراسة تمثلت في 10 مؤسسات صغيرة ذات طابع رياضي ببلدية المسيلة مركز

أساليب جمع البيانات:

من اجل تحقيق أهداف البحث قمنا بتطبيق مقياس الاستبيان ويتألف من 19 عبارة يجيب عنها أصحاب المؤسسات الرياضية المستفيدين من دعم الدولة .

نتائج الدراسة : من خلال ما تم عرضه سابقا يتضح لنا ما يلي:

تتمحور هذه الدراسة حول مساهمة مؤسسات الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي حيث تمثلت في إجراء دراسة على أفراد عينة متكونة من (10) مؤسسات ذات طابع رياضي وبعد إجراء الدراسة الاساسية وإخضاعها للاساليب الإحصائية توصلنا للنتائج التالية :

- بالنسبة للفرضية الاولى تبين ان طول المدة اللازمة لمعالجة الملفات الادارية وكثرة تعدد الوثائق الادارية من أكثر المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للاستفادة من دعم الدولة .

- بالنسبة للفرضية الثانية تبين أن محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض وكذا صعوبة في إقناع الجهات المانحة للحصول على تمويل مشاريع نوعية في المجال الرياضي من أكثر الشروط التي تعيق المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للإستفادة من دعم الدولة

وعليه فإن الفرضية العامة قد تحققت بأن هناك معوقات تواجه المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الرياضي للإستفادة من دعم الدولة .

8-الاقتراحات : من خلال ماسبق يمكن طرح بعض التوصيات من بينها مايلي :

* إشراك معاهد الرياضة في آليات قبول المشاريع ذات الطابع الرياضي .

* تكثيف الدورات التكوينية ومختلف الانشطة المتعلقة بمجال المقاولاتية . *التنسيق بين الجامعة والمؤسسات الخارجية والسعي لإستقطاب الطلبة عبر مواقف تحفيزية وإحضار أشخاص ناجحين لمشاركة تجربتهم .

* التنسيق بين الجامعة وجهات خارجية لكي يتسنى للطالب أخذ الخبرة وبالتالي يستطيع في المستقبل تكوين مشاريع ناجحة .

* تنويع الدروس المتعلقة بالمقاولة وعدم الاكتفاء بمادة واحدة طيلة سنوات الدراسة وإدراج تخصص المقاولاتية .

* يجب إبرام إتفاقيات مع آليات الدعم والمرافقة تتضمن توفير كافة التسهيلات المادية للطالب في حالة توجهه للوكالة .

* لفت النظر إلى فئة الشباب العاطل عن العمل الحاصل على شهادات غير مستخدمة وذلك بخلق مشاريع خاصة يمكن للشباب الاستفادة منها .

* التنويع في مشاريع الاستثمار من الجانب الرياضي .

* يرجى إحضار ممثل عن مديرية الشباب والرياضة لمناقشة موضوع الاستثمار.

تم بحمد الله